"ما لا ينصرف من الجموع"
دراسة نحوية وصرفية

قاسم بدماصي

الأستاذ المساعد في قسم اللغات، كلية العلوم الإنسانية

جامعة الحكمة ، إلورن - نيجيريا

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير من نطق بلغة الضاد، وعلى آله وصحبه فرسان البلاغة، والتابعين لهم بإحسان وإتقان إلى يوم الفصل.

أما بعد: فإن الجموع الممنوعة من الصرف تُشكِّل جزءاً مهمّاً من الأسماء الممنوعة من الصرف في اللغة العربية؛ وذلك لتنوُّع صورها عما ينصهر في صيغتي منتهى الجموع المشهورتين لدى طلبة العلم، وهو ما قد يجعل بعضهم يقع في أخطاء فيصرف بعض الجموع التي ليست على زنتهما، كتنوين أصدقاء، وصَرْعَى وسكارى ونحوها من غير ضرورة، لذا عزمت على كتابة السطور الآتية في توضيح ما لا ينصرف من الجموع، متناولاً لعناصر دراسته من خلال الفقرات الآتية، إسهاماً في نشر اللغة العربية، وراجياً من المولى العلي القدير أن يأخذ بيدي في تحقيق هذا الغرض المنشود، وأن ينفع به:

الجمع:

الجمع لغة تضامّ الشيء، يقال: جمعت الشيء جمعا[1] أي: جمعته عن تفرقة، ... والمجموع الذي جمع من ههنا وههنا وإن لم يجعل كالشيئ الواحد[2].

واصطلاحاً: ضمّك الشيء إلى أكثر منه لتعبّر عن الجميع بلفظ واحد؛ طلباً للاختصار، تقول في زيد، وزيد، وزيد: الزيدون. وقيل: هو ما دلّ على أكثر من اثنين، وقد يكون الجمع لفظاً ومعنًى، كما مُثِّل، وقد يكون معنًى فقط، وهو كل جمع لا واحد له من لفظه نحو: رهط، وخيل، وغنم، ومنه نحن، وأنتم، وهم، وقد يكون لفظاً فقط وهو الجمع المضاف لضمير المثنى نحو: ﴿ **فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا** ﴾ [المائدة: ٣٨] فجمع (يد) مع أنه ليس لكلٍّ منهما إلا يدان[3].

---

(١) ابن فارس، أبو الحسين أحمد معجم مقاييس اللغة تحقيق عبد السلام محمد هارون، نشر دار الكتب العلمية، إسماعيليليان نجفي إيران قمخبايان رام ١ / ٤٧٩.

(٢) ابن منظور، علي بن مكرم، لسان العرب، تحقيق لجنة من العلماء نشر دار المعارف بمصر ٢ / ٦٧٨.

(٣) ابن يعيش الصنعاني، سابق الدين محمد بن علي، كتاب التهذيب الوسيط في النحو، تحقيق الدكتور فخر صالح سليمان قدارة، نشر دار الجيل بيروت، ط١، سنة ١٤١١هـ= ١٩٩١م ص٣٠٩ بتصرف.

منع الصرف:

دأب النحويّون في الحديث عن منع الصرف أن يبيِّنوا معنى الصرف؛ توصُّلاً بذلك إلى توضيح منع الصرف وبيانه.

والصرف هو التنوين والجرّ عند الجمهور(١)، والتنوين وحده عند ابن مالك قال: "الذي لا ينصرف من الأسماء ما امتنع تنوينه لسببين"(٢) وهو التنوين الدالُّ على معنى يكون الاسم به أمكن، وذلك المعنى هو عدم مشابهته للحرف وللفعل، وهو مذهب المحققين(٣).

وقال بعضهم: "الصرف هو أن يدخل الاسم جميع الإعراب وهو الرفع والنصب والجر لفظاً والتنوين ما لم يضف، أو تدخله الألف واللام"(٤).

---

(١) نقل ذلك عنهم الأزهري خالد بن عبد الله في شرح التصريح على التوضيح، وبهامشه حاشية يس بن زين الدين العليمي، نشر دار إحياء الكتب العربية لعيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر ٢ / ٢١٠، وممن قال بكون الصرف هو التنوين والجرّ: اليمني علي بن سليمان الحيدرة في كشف المشكل في النحو تحقيق الدكتور هادي عطية مطر الهلالي، نشر مطبعة الإرشاد بغداد عام ١٤٠٤هـ=١٩٨٤م ط١، ٢/ ٥١، وابن الحاجب في الأمالي النحوية (أمالي القرآن الكريم)، تحقيق هادي حسن حمّودي، نشر عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ٣ / ٤٦، (الأملية: ٣٤) ورضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، شرح كتاب الكافية في النحو لابن الحاجب، نشر دار الكتب العلمية ببيروت ١ / ٣٥.

(٢) ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله، شرح التسهيل، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون، نشر هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ط١، سنة ١٤١٠هـ= ١٩٩٠م ١ / ٤١، وهو مذهبه في الألفية في باب مالا ينصرف، وهو ظاهر قوله في شرح الكافية الشافية، تحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، نشر دار المأمون للتراث، وجامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي مكة المكرمة، ٣ / ١٤٣١، ١٤٣٣-١٤٣٤.

(٣) ينظر النجار، محمد عبد العزيز، ضياء السالك إلى أوضح المسالك، نشر مطبعة السعادة بمصر ط٣، سنة ١٣٩٣هـ= ١٩٧٣م، ٣ / ٣٥٣، والأشموني، علي بن محمد، من حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح شواهد العيني، نشر دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ٣ / ٢٢٧-٢٢٨.

(٤) ابن يعيش الصنعاني، سابق الدين محمد بن علي، المرجع السابق ص٣٢٦.

وعلى هذا فمنع الصرف هو: ترك تنوين الاسم وترك جرِّه بالكسرة لمشابهته الفعل بوجه من أوجه الشبه المذكورة في مواطنه في كتب النحو، وقد أفاد بعضهم "أن الفعل قد ثبتت فرعيّته على الاسم من وجهين:

أحدهما: أن الأفعال أحداث من الأسماء، والحدث فرع على محدثه.

والثاني: أن الاسم يستقيم بلا فعل، والفعل لا يستقيم إلا باسم، وما لا يستقيم إلا بغيره يجب أن يكون فرعا عليه"(١).

فالاسم الممنوع من الصرف هو ما لا يُنوّن ولا يُخْفَض بالكسرة من الأسماء المعربة لعلَّة من العلل المذكورة في بابه، وهي إمّا أن تكون علَّتين فرعيَّتين ترجع إحداهما إلى اللفظ، والأخرى إلى المعنى، فهناك علتان فرعيتان معنويتان هما: العلمية والوصفية، فإذا انضافت علة لفظية من زيادة ألف ونون، أوالعدل، أو وزن الفعل إلى الوصفية في الاسم امتنع ذلك الاسم من الصرف كشَبْعانَ؛ لاجتماع العلتين هما: الوصفية وزيادة ألف ونون، وكذلك لو اجتمعت علَّة لفظية من إحدى العلل الثلاث السابقة أوالتأنيث، أوالتركيب المزجي، أوالعجمة، أوزيادة ألف الإلحاق المقصورة إلى العلميَّة؛ فإن ذلك الاسم لاينصرف، نحو عِمْران؛ لاجتماع العلمية مع زيادة ألف ونون، وإلا فيكون منع الاسم من الصرف لعلَّة واحدة تقوم مقام العلتين، وذلك في ألف التأنيث المقصورة والممدودة مثل: لَيْلى وفُضْلى ، وزكريَّاء وحَسْناء، أو كون الاسم على صيغة من صيغ منتهى الجموع نحو: مَكاتب ومَصابيح، وهو الذي نحن بصدد دراسته في هذه الورقة، كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

---

(١) اليمني، علي بن سليمان الحيدرة، المرجع السابق ٢ / ٤٢-٤٣، وينظر أيضا الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم ابن السرّي، ما ينصرف وما لا ينصرف، تحقيق الدكتورة هدي محمود قراعة، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ط٢، سنة ١٤١٤هـ=١٩٩٤م، ص٣-٥.

أنواع الجمع:

الجموع ثلاثة أنواع إجمالا: جمع المذكر السالم، وجمع المؤنث بالألف والتاء، وجمع التكسير للمذكر والمؤنث.

أما جمع المذكر السالم فهو: ما يدل على أكثر من اثنين بزيادة واو ونون في حالة الرفع، وياء ونون في حالتي النصب والجر، ويشترط فيه ما يشترط في المثنى من الإعراب والإفراد والتنكير، واتفاق اللفظ في الحروف والحركات واتفاق المعنى، كما أفاده ابن عصفور وغيره(١)، فلا يجوز جمع المبني، ولا المثنى أو الجمع، ولا العلم باقيا على علميته، ولا المختلف في اللفظ، وما ذهب إليه ابن مالك في التسهيل من كون اشتراط الاتفاق في اللفظ على الغالب يردُّه أن ما مثَّل به في شرحه هو المعروف عندهم بالمثنى على التغليب وليس بالمثنى الحقيقي، وكذلك لا يجمع ما اختلفت في المعنى عند المتأخرين، وأجازه ابن مالك بحجة أن أصل التثنية والجمع العطف وهو في القبيلين جائز باتفاق. وقد دافع عما ذهب إليه بما لايسعنا في هذه العجالة إيراده(٢). وكلّ ذلك إضافة إلى اشتراط كون اللفظ علما غير مركّب خاليا من التاء، دالاً على مذكر عاقل إن كان اسما مكبَّراً، وإن كان مصغراً لم يشترط فيه العلمية، وكذلك اشترط خلوه من تاء التأنيث مع صحة قبوله لها عند البصريين، وكونه مذكراً ذا عقل أو منزَّلا منزلته إن كان وصفا(٣).

والجمع بالألف والتاء هو: ما يدل على أكثر من اثنين بزيادة ألف وتاء في آخره

---

(١) ابن عصفور، علي بن مؤمن، المقرب، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، نشر دار الكتاب الإسلامي، ط١٣٩٢هـ= ١٩٧٢م، ٢/ ٤٧.

(٢) ابن مالك، جمال الدين محمد، شرح التسهيل ١/ ٥٩-٦١.

(٣) ينظر رضي الدين، محمد بن الحسن الاستراباذي، المرجع السابق ٢/ ١٨٠-١٨٣، وابن عصفور علي بن مؤمن، المرجع السابق ٢/ ٤٩-٥٠، وابن مالك، جمال الدين، شرح التسهيل١/ ٦٩-٧٩، وابن يعيش الصنعاني، المرجع السابق ص٣١١.

أغنت عن عطف المفردات المتشابهة في المعنى والحروف والحركات، سواء في المؤنث الحقيقي والمجازي(١). ويطرد هذا الجمع في خمسة أشياء هي: ما فيه تاء التأنيث؛ علماً كان أم اسم جنس، وما فيه ألف التأنيث غير فعلى فعلان، ولا فعلاء أفعل، وما لا علامة فيه من أعلام المؤنث، ومصغر مذكر ما لا عقل له، ووصف مذكر ما لا يعقل، وما عدا ذلك يحفظ ولا يقاس عليه(٢).

وجمع التكسير هو: ما يدل على أكثر من اثنين مع تغير صورة مفرده لفظاً أوتقديراً سواء بزيادة أوبنقص، أوبنقص وشكل، أوبزيادة وشكل، أوبهن معاً(٣).

وفي كل نوع من هذه الأنواع شيء يُمنَع صرفُه، كما سيأتي توضيح ذلك بإذن الله في مواضعه:

١- ما يمنع من الصرف من جمع المذكر السالم:

الأصل إعراب جمع المذكر السالم بالواو رفعاً، وبالياء نصباً وجرّاً، سواء في المستوفي للشروط منها أم في الملحق به غير المستوفي للشروط، نحو: جاء المدرِّسون وخَلْدون، وصافحت المدرسين وخلْدين، وسلمت على المدرسين وخَلْدين.

إلا أن الملحق بجمع المذكر السالم مما سُمِّي به، سواء مما استوفى الشروط قبل التسمية به، نحو زيدون، وحمدون، وخلدون، أو مما لم يستوف الشروط مثل: علّيُّون، فإن من أوجه أعاريبه الجائزة أن يمنع من الصرف، وذلك على ما يأتي:

أ- إعرابه إعراب (هارون)، وذلك بأن يلزم آخره الواو والنون في جميع المواقع الإعرابية بحركات ظاهرة على النون دون تنوين، فيكون رفعه بضمة واحدة،

(١) النجار، محمد عبد العزيز، المرجع السابق في الحاشية١ / ٨١، وينظر معناه في ابن مالك، المرجع السابق ١ / ٦٩.

(٢) ينظر ابن مالك، جمال الدين محمد، المرجع نفسه ١ / ٧٦.

(٣) ينظر الفارسي، أبوعلي الحسن بن علي، كتاب التكملة، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، نشر مطابع مديرية دار الكتب للطباعة والنشر بجامعة الموصل، ط١، ١٤٠١هـ=١٩٨١م، ص٣٩٨.

ونصبه بفتحة واحدة وجّره بفتحة واحدة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف للعلمية وشبه العجمة، لما فيه من الزيادة التي لا تقع في المفرد عند العرب وهو وجود الواو والنون في الأسماء المفردة ؛ إذ يكاد يكون ذلك من خواص الأسماء الأعجمية(١)، ولا تحذف النون في هذا الوجه لأجل الإضافة تقول: شارك حمدونُ سعدونَ نيجيريا في مساجلة قصيدة لابن زيدونَ.

ب- إعرابه هذا الإعراب مع إلزام آخره ياءً ونوناً في جميع حالات الإعراب وإعرابه بحركات ظاهرة على النون من غير تنوين إن كان فيه مع العلمية شبه العجمة، مثل: فلسطين وقنسرين اسما موضعين، فيكون جرّهما بالفتحة نيابة عن الكسرة على النون(٢).

٢ - ما يمنع من الصرف من الجمع بالألف والتاء

الجمع بالألف والتاء الزائدتين مما يُعرَب بالحركات الأصلية أو الفرعية من الأسماء المنصرفة إلا أن تنوينه لا يعدّ صرفاً على المشهور، وإنما هو في مقابلة نون جمع المذكر السالم التي هي عوض عن التنوين في الاسم المفرد(٣)، فيرفع بالضمة ويجر بالكسرة الأصلية، وينصب بالكسرة النائبة عن الفتحة. هذا، وقد يعرب إعراب ما لا ينصرف إذا سمِّي به فصار علماً لمفرد نحو: (عرفات): اسم موضع معروف و(أذرعات): اسم بلد بالشام ونحوهما(٤)، فيجوز فيهما وما ضارعهما ثلاثة

(١) الأشموني، علي بن محمد، ووافقه الصبان عليه في الحاشية، ينظر حاشية الصبان على شرحه ١ / ٩٤-٩٥.

(٢) ينظر تفصيل ذلك في الأزهري خالد بن عبد الله، المرجع السابق ١ / ٧٥-٧٦، والأشموني مع حاشية الصبان عليه ١ / ٩٣-٩٤.

(٣) الجرجاني، عبد القاهر كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان من منشورات وزارة الثقافة والإعلام بالجمهورية العراقية دار الرشيد للنشر ١٩٨٢م، ١ / ٢٠٥، ٢٠٧.

(٤) الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد شرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمى إيضاح الشعر تحقيق الدكتور حسن هنداوي، نشر دار القلم بدمشق، ودارة العلوم والثقافة ببيروت ط١، سنة ١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م ص٢٠٠، والجرجاني، عبد القاهر المرجع السابق ١ / ٢٠٥، ٢٠٧ والسيوطي، أبو بكر همع الهوامع في شرح=

أوجه من الإعراب: الوجه الأول: أن يعرب إعراب المجموع بألف وتاء زائدتين، فيرفع بالضمة، ويجرّ بالكسرة، وينصب بالكسرة النائبة عن الفتحة، مع تنوين ذلك كلّه، والوجه الثاني كالأول إلا أنه دون تنوين، والوجه الثالث: رفعه بالضمة، ونصبه بالفتحة، وجرّه بالفتحة النائبة عن الكسرة، وكل ذلك دون تنوين؛ لأنه لا ينصرف، وعلى الأوجه الثلاثة يُروى بيت امرئ القيس في حالة الجرّ:

تنوَّرتُها من أذرعاتَ وأهلها بيثرب أدنى دارها نظر عال(١)

فإذا سمِّيت بمسلمات، أو زينبات جاز لك أن تمنعهما من الصرف لما سبق ذكره، ولا يرى الشيخ علي بن سليمان الحيدرة اليمني منعه من الصرف؛ بحجة مشابهته لجمع المؤنث بالألف والتاء في اللفظ وإن اجتمع فيه العلمية والتأنيث؛ لأن الأصل في هذا الجمع نصبه بالكسرة نيابة عن الفتحة(٢)، ولكن يرد عليه ثبوت رواية البيت السابق بفتح (أذرعات) نيابة عن الكسرة لعدم الصرف(٣).

= جمع الجوامع، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، والأستاذ عبد السلام محمد هارون، نشر دار البحوث العلمية بالكويت ١٣٩٤هـ= ١٩٧٥م، ١/ ٦٨.

(١) امرؤ القيس في شرح ديوانه مع أخبار المراقسة وأشعارهم وأخبار النوابغ وآثارهم في الجاهلية وصدر الإسلام، جمع وتحقيق السندواني، نشر دار إحياء العلوم، بيروت، ط١٩٩٦م، ص ١٨٢، وسيبويه أبو بشر عمرو بن قنبر كتاب سيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، نشر عالم الكتب بيروت، سنة ١٤٠٣هـ= ١٩٨٣م، ط٣، ٣/ ٢٣٣، والمبرد، المقتضب تحقيق محمد عبد الخالق عضيمه، نشر عالم الكتب القاهرة ٣/ ٣٣٣، ٤/ ٣٨، وابن السيرافي، يوسف بن أبي سعيد السيرافي، شرح أبيات سيبويه، تحقيق الدكتور محمد علي سلطاني، نشر دار المأمون للتراث دمشق، ط١٩٧٩، ٢/ ٢١٩، والفارسي أبو علي المرجع السابق ص٢٤٩.

(٢) اليمني علي بن سليمان الحيدرة، المرجع السابق ٢/ ٥١.

(٣) ينظر ابن جني، أبو الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، نشر دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع دمشق، ط١، ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م، ٢/ ٤٩٧، والمالقي، أحمد بن عبد النور، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط،نشر دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، مشق، ط١، ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م، ص٤٠٩، والبغدادي، عبد القادر بن عمر، نشر دار صادر بيروت، ط١، ١/ ٢٦-٢٧.

والضابط العام لمنع الصرف في هذين الجمعين هو التسمية؛ فقد ذهب بعض النحويين إلى أنَّ أيّ جمع سُمِّي به، وكذلك ما أُلحق به فإنه يجوز منعه من الصرف(١).

٣ - ما يُمنع الصرفَ من جمع التكسير:

هناك جموع متعددة تندرج في باب جمع التكسير وتُمنع من الصرف، وأكثرها من صيغ منتهى الجموع وأسماء أخرى خارجة عن تلك الصيغ ومع ذلك تمنع من الصرف، ذلك أن العلَّة المانعة من الصرف: إما وجود الجمع وهو خروجه عن صيغ الآحاد، وهذا فرعيته في اللفظ، والجمعية وهو دلالته على الجمع، وهذا فرعيته في المعنى(٢)، وإما وجود الجمع والتأنيث المعنوي في اللفظ، على أن السيوطي وغيره لايشترطون الجمعية ويكفي عندهم كون اللفظ موازنا لمفاعل أو مفاعيل مع استيفائه الشروط والضوابط المذكورة للوزنين(٣)؛ فوجود الجمع علَّة متفق عليها، وإنما اختلفوا في العلة الثانية، فذهب أبو علي إلى أنها خروجه عن صيغ الآحاد، ورجحه الأشموني وقال: إن ذلك ما يعبر عنه النحويون بعلة واحدة تقوم مقام علتين فرعيتين(٤)، واختار ابن الحاجب أن العلة الثانية هي تكرار الجمع تحقيقا أو تقديرا، فقد جمع أرهُطٌ جمع رهطٍ على أراهط تحقيقاً، وجمع مكتب على مكاتب أول وهلة على تقدير أنّه جمع جمعٍ؛ لكونه على زنة ذلك المكرَّر جمعه(٥)، فبعض الجموع تمنع من الصرف؛ لأنها على صيغة من صيغ منتهى الجموع، نحو: مساجد وقناديل وفوارس... الخ، فوجود صيغة نهاية الجمع في

(١) ينظر الأشموني مع حاشية الصبان عليه ١/ ٩٤.

(٢) الأزهري، خالد بن عبد الله ، المرجع السابق، ٢/ ٢١١، والأشموني مع حاشية الصبان عليه ٣/ ٢٤١.

(٣) ينظر حاشية الصبان على الأشموني ٣/ ٢٤١.

(٤) الأشموني مع حاشية الصبان عليه ٣/ ٢٤٣.

(٥) ينظر الأشموني مع حاشية الصبان عليه ٣/ ٢٤٣، وحاشية يس بن زين الدين العليمي على شرح التصريح ٢/ ٢١٣.

هذه الأسماء ودلالتها على الجمع يعدُّ في حكم علة واحدة قامت مقام علَّتين فرعيَّتين على حدٍّ تعبيرهم، ففرعية اللفظ بخروجه عن صيغ المفردات، وفرعية المعنى بدلالته على الجمعية، كل ذلك منع تلك الألفاظ من الصرف، وبعضها الآخر يُمنَع من الصرف لدلالته على الجمع مع وجود علامة التأنيث فيه، مثل: كرماء، وسمحاء، وأصدقاء، وقتلى، وسكارى جموع: كريم، وسَمْح، وصديق، وقتيل، وسكران ونحو ذلك مما سيتبيّن فيما يأتي إن شاء الله تعالى، وفيما يأتي بعض ضوابط ما يمنع من الصرف في جمع التكسير:

تعريف صيغة منتهى الجموع:

هي كل جمع تكسير بعد ألف تكسيره حرفان أو حرف مشدّد أو ثلاثة أحرف، بشرط أن يكون أوسط هذه الثلاثة حرفاً ساكناً[1] وزاد بعضهم: ألاّ يكون في آخره تاء التأنيث، ولا ياء النسبة، ولا يكون منقوصاً، لأن ياء النسبة تقرِّبه من المفرد، مثل: مدائنيّ، وتاء التأنيث تجعل له نظيراً في المفرد، نحو: كراهية وعلانية، فينصرف في النكرة، وفي المنقوص خلاف في كونه مصروفاً حالتي الرفع والخفض أو غير مصروف[2]، ولا خلاف في منعه من الصرف في حالة النصب.

ضوابط صيغ منتهى الجموع الممنوعة من الصرف

هناك ضوابط عامة لتحديد صيغة منتهى الجموع التي تمنع من الصرف، تُجمع في ضابطين عامَّيْن هما:

(١) ينظر مثلا اليمني، علي بن سليمان الحيدرة، المرجع السابق ٢ / ٤١، وأبو حيان، محمد بن يوسف الغرناطي، تذكرة النحاة، تحقيق الدكتور عفيف عبد الرحمن، نشر مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٦هـ= ١٩٨٦م بيروت ص٣١٤، والأزهري، خالد بن عبد الله، المرجع السابق مع حاشية يس العليمي عليه ٢ / ٢١١، وعباس حسن، النحو الوافي نشر دار المعارف بمصر، ط٥، سنة ١٩٧٥م، ٤ / ٢٠٨.

(٢) ينظر البطليوسي، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد، كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي، من منشورات وزارة الثقافة والإعلام بالجمهورية العراقية، دار الرشيد للنشر ص٢٨٠.

١- أن يوازن الجمع مَفَاعِلَ أو مَفَاعِيلَ في الحركات والسكنات، بأن يسبق متحركان بعدهما ألف وبعد الألف متحركان (٥ / / / /) أيضا، أو متحركان تتوسطهما ياء ساكنة (٥ / ٥ / / /).

٢- ألاّ يكون له نظير في المفردات، وذلك :

أ- بأن يكون أوَّله مفتوحاً، فليس منه مثل: عُذافرٍ، بضم الأول اسم من أسماء الأسد.

ب- أن يكون ثالثه ألفاً غير عوض من إحدى ياءَي النسب تحقيقاً، كما في يَمَانٍ من يَمَنيٍّ، وشَآمٍ من شامِيٍّ، أو تقديراً كما في تِهَامٍ من تِهَامِيٍّ، فإن الألف كالعوض؛ لأنه موجود قبل النسبة.

جـ- أن يكون بعد الألف كسر، فلا يكون مثل بَراكاءٍ، وتَدَارُكٍ للفتح في الأوَّل والضمّ في الثاني، ولم يشترط الزجاج هذا الشرط؛ فأجاز في تكسير هبيٍّ للصغير، وهبَيَّة للصغيرة أن تقول: هَبايٌّ بالإدغام(١).

د- أن يكون الكسر غير عارض، كما في تَدانٍ وتَوانٍ وتَراضٍ.

هـ- ألاّ يكون في آخره تاء التأنيث فيشبه كَراهِيَة، وعَلانية، ومَلائكة ونحوها من المفردات بسبب تحرُّك وسط الحروف الثلاثة بعد الألف؛ فيصرف أَشاعرة، وطَيالسة، ومَهالبة، وأَسَاورة، ونحوها.

و- ألاّ يكون الساكن وسط الحروف الثلاثة قد نُوِي به وبما بعده الانفصال، نحو: مصابيح، وكراسيّ، فياؤه أصليّة في المفرد، فلا يكونان ياءَي النسب، نحو: مَدائنيٍّ فيحول الجمع مفرداً بسبب النسبة(٢).

فتخلُّف شرط من هذه الشروط الستة يُخرج اللفظ من كونه جمعاً ويجعله من

(١) الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السرّي، ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٦٥.

(٢) السيوطي، أبو بكر، المرجع السابق ١ / ٧٩-٨٠، والأزهري، خالد بن عبد الله، المرجع السابق ٢ / ٢١١، والصبان على الأشموني، المرجع السابق ٣ / ٢٤١-٢٤٢.

المفردات فلا تتحقق فيه علة الجمعية، ويُخِلُّ بوزن صيغة منتهى الجموع الذي هو علامة المنع من الصرف، وقد قال سيبويه: إنه لا يأتي على هذين الوزنين بالضوابط المذكورة إلا جمع تكسير(١)، على أن بعض النحويين لا يرون تقييد منع الصرف بسبب الجمعية، وإنما أي لفظ كان على أحد الوزنين استحق منع الصرف بذلك الوزن، ويؤيد ذلك: أن مذهب سيبويه أنه لو سمّي شخصاً بموازن هذا الجمع مثل: بهادر علم مهندس هنديّ، وكشاجم بفتح الكاف: علم شاعر عباسي، ثمّ زالت عنه العلمية بقي ممنوعا من الصرف؛ لوجود الصيغة فيه، وإن كان المبرد يرى خلاف ذلك بزوال العلمية، وصحح الشيخ خالد الأزهري مذهب سيبويه؛ بحجة أن سراويل يمنع من الصرف مع كونه نكرة وليس جمعاً على الصحيح(٢)، وعندي أن التزام هذه الضوابط يساعد على تمييز بعض الكلمات التي تشتبه بما جاء على صيغة من صيغ منتهى الجموع ولا تمنع من الصرف عند العرب أصحاب اللغة.

أهم أحكام صيغ منتهى الجموع

١- إذا توافرت الشروط المذكورة سلفاً في لفظ على صيغة من صيغ منتهى الجموع وجب إعرابه إعراب ما لا ينصرف، بالضمة رفعاً بلا تنوين، وبالفتحة نصباً وبها أيضاً جرّاً نيابة عن الكسرة، ما لم يكن مضافاً أو مقترناً بـ« أل » فتُجرّ بالكسرة لانتقاض علة المنع بانضمام خاصية من خصائص الأسماء من إضافة، أو دخول « أل » عليه.

٢- إذا كانت صيغة منتهى الجموع منقوصاً مجرداً من « أل » والإضافة، نحو: مَساعٍ جمع مَسْعَى، وغَوانٍ جمع غانيَة، وأواقٍ جمع أوقية، وأصلها مساعيُ وغوانيُ وأواقيُ على زنة مفاعلَ وفواعلَ وأفاعلَ فإن الأغلب الذي يحسن الاكتفاء

(١) سيبويه، الكتاب ٤/ ٢٥٠.

(٢) ينظر أبو حيان، محمد بن يوسف الغرناطي، المرجع السابق، ص٣١٤، والأزهري، خالد بن عبد الله، المرجع السابق، ٢/ ٢١٢-٢١٣

به هو إعرابه إعراب ما لا ينصرف إعراباً تقديريّاً في حالتي الرفع والجرّ، وإعراباً ظاهراً في حالة النصب، وذلك:

أ- بحذف يائه رفعاً وجرّاً مع بقاء كسر ما قبلها وتنوينه عوضاً عن الياء المحذوفة؛ تقول: عندي أَوانٍ كثيرةٌ من الفضة، وثلاثةُ أَوانٍ من الذهب، فـ"أوانٍ" الأوَّل مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضمة واحدة مقدرة على الياء المحذوفة المعوض عنها بالتنوين؛ لأنه ممنوع من الصرف لصيغة منتهى الجموع، وأوانٍ الثاني مجرور بالإضافة أو بالمضاف وعلامة جرّه الفتحة المقدَّرة على الياء المحذوفة المعوض عنها بالتنوين نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف لصيغة منتهى الجموع نحو قوله تعالى في الرفع: ﴿ **وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ** ﴾ [الأعراف: ٤١] وفي الجرّ: ﴿ **وَالْفَجْرِ * وَلَيَالٍ عَشْرٍ** ﴾ [الفجر: ١، ٢] هذا مذهب ابن أبي إسحاق، وأبي عمرو، والخليل، وسيبويه وجمهور البصريين[١] وكما تقول مثلاً: في المسجد حصائرُ كثيرةٌ، وفي مصلى النساء ثلاثةُ حصائرَ فقط، فيكون الإعراب في الموضعين للفظ (حصائر) بالحركتين الظاهرتين على ما ذكرنا.

ب – أما في حالة النصب فتثبت الياء متحركة بالفتحة الظاهرة للخفة بغير تنوين؛ فتقول: إنَّ على طاولتي أوانيَ ثلاثةً، فيكون أواني منصوباً بالفتح الظاهر على الياء دون التنوين كقوله تعالى: ﴿ **سِيرُوا فِيهَا لَيَالِيَ** ﴾ [سبأ: ١٨]، وقوله: ﴿ **اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُّتَشَابِهًا مَّثَانِيَ** ﴾ [الزمر: ٢٣]، وقوله: ﴿ **وَلِكُلٍ جَعَلْنَا مَوَالِيَ** ﴾ [النساء: ٣٣].

جـ- أو بقلب كسرة ما قبل الياء فتحة، فقلب الياء ألفاً لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها بشرط كونه على صيغة من صيغ منتهى الجموع الأصلية، وكون مفرده اسماً محضاً في الأغلب على وزن فعلاء مثل: صحراء ونحوه فتصير صَحارٍ، ثم بعد

(١) ينظر الأزهري، خالد بن عبد الله، المرجع السابق، ٢/ ٢٢٨.

القلب المذكور تصير صَحارَى، وتكون علامات الإعراب الثلاث مقدَّرة على الألف بالضمة رفعاً، والفتحة نصباً، والفتحة جرّاً نيابة عن الكسرة دون تنوين؛ لأنها ممنوعة من الصرف لصيغة منتهى الجموع باتفاق بين النحويين(١) وقد يأتي هذا القلب فيما هو صفة لا مذكّر لها نحو عذراء عذارٍ عذارَى،وقد يأتي مما هو على وزن فعلى بألف التأنيث المقصورة، نحو: حبلَى حبالٍ حبالَى، ألف الإلحاق، نحو: ذِفرى للموضع الذي يعرق من قفا البعير، فجمعه ذفارٍ وذفارَى، كما يكثر من الوصف على فعلان فعلى مثل:سكران سكرى سكارَى، وغضبان غضبى غضابَى، قال الشيخ خالد الأزهري: لايجوز في هذين اللفظين كسر اللام فلا تقول: سكارٍ ولا غضابٍ، كما حُفِظ هذا القلب في ألفاظ مثل: يتيم يتامى، أيم أيامى ونحوهما(٢).

٣- يجب أن تكون صيغة منتهى الجموع في اللغة العربية جمع تكسير بالضوابط المذكورة في تعريفها، أو منقولة عن جمع تكسير.

٤- إذا كان الاسم المنقوص على صيغة منتهى الجموع مضافاً أو محلًّى بأل، فإن الياء تثبت فيه في جميع المواقع الإعرابية وتعرب إعراباً تقديريّاً على الياء منصرفة بأن تكون علامة جرّه الكسرة.

٥- يلحق بصيغة منتهى الجموع في حكم منع الصرف كل اسم جاء على زنة صيغة من الصيغ الخاصة بها مع دلالته على مفرد، سواء أكان هذا الاسم عربيّاً أصيلاً، نحو: هَوازِنَ: اسم قبيلة من العرب، أم غير أصيل مثل: شَراحيل: علم معرّب سمت به العرب عدة رجال، أم غير علم مثل: سَراويل: للإزار المفرد، أم علماً مرتجلاً مثل: كَشاجم، بفتح الكاف: علم شاعر عباسي، وقد يضم الكاف

(١) الأزهري، خالد بن عبد الله، المرجع السابق ٢/ ٢١١-٢١٢. والصبان، المرجع السابق ٣/ ٢٤٤.

(٢) ينظر الأزهري، خالد بن عبد الله، المرجع السابق، ٢/ ٣١٤.

فيخرجه عن صيغة منتهى الجموع، فهذه الأسماء وما شابهها تمنع من الصرف مع دلالة كل واحد منها على مفرد؛ لكونها موازنة لصيغة من صيغ منتهى الجموع لفظاً، أو لأنها ملحقة بصيغة منتهى الجموع في الحكم(١).

٦- إذا سمِّي باسم على صيغة من صيغ منتهى الجموع، أو سمي بالملحق به، فإنه يمنع من الصرف؛ لأنه ملحق بصيغة منتهى الجموع بدلالته على مفرد وكونه على صيغة منتهى الجموع، بشرط تجرده من «أل» والإضافة.

ومذهب سيبويه والجمهور أن ما سمي به من صيغ منتهى الجموع أو ما ألحق بها لو طرأ عليه ما يزيل عنه العلمية فإنه يبقى ممنوعا من الصرف ما دام باقيا على زنة صيغة منتهى الجموع، وقد أشار في كتابه إلى أن ما يأتي على إحدى الصيغتين الأصليتين لمنتهى الجموع، وهما الموضحتان في التعريف برموز (٥ / / / /) أو (٥ / ٥ / / /) فإنه لا يكون غالبا إلا للجمع(٢)؛ ولذلك يجري حكمه على ما وازنه في الحروف والحركات والسكنات وإن لم يدل على جمع حقيقة، وخصوصا إذا سُمِّي به.

نماذج تطبيقية لصيغ منتهى الجموع

سبق بيان ما اتفق عليه النحويون من أنّ لمنتهى الجموع صيغتين أصليَّتين تنضبط عليهما صوره المختلفة، وهما ما كان على مفتوحين بعدهما ألف، وبعد الألف متحركان أولهما مكسور، أو بعدها ثلاثة أحرف يتوسطها ساكن، كما تقدَّم شرحه، وهذا ما سيُطبَّق ويُدرَس عليه ما يأتي من النماذج والصور، لنتبيّن ما توافر فيه الضوابط فيُحْكَمُ عليه بمنع الصرف، وما يخرج عن الضوابط فيحكم عليه بما يستحقه من الصرف، وفيما يأتي تلك النماذج :

(١) الأزهري، خالد بن عبد الله، المرجع السابق ٢ / ٢١٢-٢١٣. والصبان على الأشموني، المرجع السابق ٣ / ٢٤٧-٣٤٩.

(٢) سيبويه، ٤ / ٢٥٣-٢٥٥.

الوزن الأول مَفَاعِلُ:

أولى الصيغتين الأصليَّتين لمنتهى الجموع، وقد قرّر سيبويه أنه لا يأتي إلا جمع تكسير لاسم أو صفة، وأورد لها أمثلة في كتابه وافقه من جاءوا بعده في أغلب ما ذكر من الأمثلة والنماذج؛ فمن الأسماء: مساجد، ومنابر، ومقابر، ومكاتب، ومكارم، جموع مسجد، ومنبر، ومقبرة، ومكتب، ومكرمة بفتح الميم وضم الراء في الأخير، قال تعالى: ﴿وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا﴾ [التوبة: ٢٤].

وكذلك: مطالق، ومخارج، ومقاعس، جموع مصادر المزيد فيه، أو أسماء المفعول وهي: منطلق، ومُخْرج أو مستخرج، ومقعنسس. وأما مقاوم، ومبايع، ومعايش، ومصاوب (مصائب) فجموع: مقام، ومباع، ومعاش، ومصيبة، وكذلك مدائن أو مداين جمع مدينة، ومما يدخل في هذا ما قُدِّرَ كسر ما بعد ألف الجمع فيه مثل: مقارّ، مخادّ، مشادّ جموع مقرّ مخدّة ومِشَدٍّ.

ومن الصفات: مداعس، ومطاعن، ومقاول: جموع مِدْعَس، ومِطعَن، ومِقْوَل بوزن (مِفْعَل)، ومطافل، ومراضع، ومشادن: جموع مُطفِلٍ، ومُرْضِعٍ، ومشْدِنٍ للظبية التي استغنت عن ولدها لكبره بوزن (مُفْعِل) اسم فاعل من الأوصاف الخاصة بالمؤنث فلا تحتاج إلى تاء التأنيث(١).

وقد يكون جمعاً لما ليس له مفرد من لفظه مثل: مشابه ومحاسن: جمعي، شبه وحسن(٢).

(١) سيبويه، المرجع السابق ٤/ ٢٥٠، ٣/ ٦٤٠، ٦٤٢، وابن جني، أبو الفتح عثمان المنصف شرح ابن جني لكتاب التصريف، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، نشر وزارة المعارف العمومية، إدارة إحياء التراث القديم، إدارة الثقافة العامة، وشركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط١، سنة ١٣٧٣هـ= ١٩٥٤م، ١/ ٣٠٦-٣٠٧، ٣١١، والرضي الإستراباذي، محمد بن الحسن شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده للبغدادي، تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٥هـ= ١٩٧٥م، ٢/ ١٨٢، ١٨٣، ١٩٢.

(٢) الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد المسائل العضديات تحقيق الدكتور علي جابر المنصوري، نشر عالم=

فهذه الجموع من الأسماء والمصادر والصفات وما شابهها تمنع من الصرف نكرةً ومعرفة إلا في ضرورة الشعر(١)، إذا تجردت من (أل) والإضافة، ولم تتصل بآخرها تاء التأنيث مثل: مَوازِجةٍ جمع موزج، ولا ياء النسب، نحو: مدائنيٍّ، ولا نحو ذلك مما يخرجه إلى موازنة المفردات كما تقدم، وشواهد منع هذا الجمع من الصرف كثيرة في القرآن الكريم، منها قوله تعالى: ﴿وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَى﴾ [طه: ١٨]، وقوله: ﴿وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا﴾ [التوبة: ٢٤]، وقوله: ﴿وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتِ عَدْنٍ﴾ [الصف: ١٢]، وقوله: ﴿وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ﴾ [الشعراء: ١٢٩]، وقوله: ﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ﴾ [التوبة: ٢٥]، وقوله: ﴿وَلَهُمْ فِيهَا مَنَافِعُ وَمَشَارِبُ﴾ [يس: ٧٣].

هذا، وهناك أوزان أخر مناسبة لهذه الصيغة في الحركات والسكنات والترتيب من حيث كون أوله حرفا مفتوحا أيّاً كان، متلوّاً ألف الجمع منه بحرف مكسور لفظا أو تقديرا فينطبق عليه ما ينطبق على (مفاعل) من منع الصرف، وأشهر تلك الأوزان ما يأتي:

١- فَعَاعِلُ:

يأتي جمعا لاسم رباعي مكرَّر العين مثل: سُلَّمٍ سلالمَ(٢)، وزُرَّقٍ زرارقَ، وحُوَّلٍ حوائلَ، والأظهر أن زرّق وحوّل صفتان، ويأتي جمعاً لاسم خماسي مضعَّف العين واللام مثل: ذرارِحَ، وجلالِعَ، ودمامِكَ، جموع: ذُرَحْرَحٍ للسمّ القاتل، وجُلَعْلَعٌ: للجمل الشديد النفس، ودمكمك: للقويّ الشديد(٣).

= الكتب بيروت، ومكتبة النهضة العربية ط١، ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م ص١٥٧، والرضي الإستراباذي، المرجع السابق ٢/ ٢٠٧.

(١) ابن جني، أبو الفتح عثمان، المرجع السابق، ٢/ ٧١، ٧٩.

(٢) الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، كتاب التكملة (السابق) ص٤٤٩.

(٣) ينظر معاني الكلمات الثلاث في ابن منظور، المرجع السابق، ٢/ ٦٥٩، ٣/ ١٤٢٤، ١٤٩٤، وينظر كيفية الجمع في سيبويه، المرجع السابق ٣/ ٤٣٢.

٢ - فعالِلُ :

هذا الوزن يطَّرد في جمع الاسم الرباعي المجرد ومزيده، والخماسي المجرد ومزيده، ويرى سيبويه أن ما يأتي على هذا الوزن أقلُّ مما يأتي على (فعاعل) السابق[١]، وهذا الجمع - كما ترى - يأتي من مكرَّر اللام الرباعي الملحق نحو: قرادِد: جمع قردد للأرض الجرداء، ورعابِب: جمع رعببة صفة لجارية بيضاء حسنة، وقعادِد: جمع قُعْدد، لمن هو أقعد بالولاء، ونحوه، وجميع أوزان الرباعي المجرد تُجمع على (فعالل) على قول الأخفش[٢]، فمن الأسماء: جعافر، دراهم، براثن، زبارج، قماطر، براقع، جموع: جعفر، درهم، برثن، زبرج، قمطر، برقع، ومن الصفات: قراشب: جمع قرشب للغليظ الضخم في جسمه الطويل، وكذلك ما زيد في مفرده التاء، نحو: أنْمُلَة أنامل، جمحمة جماجم، سلسلة سلاسل، ومنه قوله تعالى: ﴿ **إِذِ الأَغْلالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلاسِلُ يُسْحَبُون** ﴾ [غافر: ٧١] وجاء ممنوعاً من الصرف في قوله عزَّ وجل: ﴿ **إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلاسِلَ وَأَغْلالاً وَسَعِيرًا** ﴾ [الإنسان: ٤] ولخّص السمين الحلبي مذاهب القرَّاء فيها على أربع مراتب في لفظ ﴿ سلاسلا ﴾[٣]:

(أ) - نافع، والكسائي، وهشام، وأبوبكر[٤] ينوِّنون وصلاً، ويقفون بالألف

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٣/ ٤٣٢.

(٢) الرضي الإستراباذي، شرح الشافية، ٢/ ١٨٣.

(٣) السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط، نشر دار القلم بدمشق، ط١، سنة ١٤١٤هـ= ١٩٩٤م، ١٠/ ٥٩٦-٥٩٩ بتصرف.

(٤) القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب حموش ابن محمد القيرواني القرطبي، كتاب التبصرة في القراءات السبع، تحقيق الدكتور المقرئ محمد غوث الندوي، نشر الدار السلفية، ١٣، محمد علي بلدنك، بيندى بازار، بومباي ٣ (الهند) ط٢، ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م، ص ٧١٦، وابن الجذري، أبوالخير محمد بن محمد الدمشقي، النشر في القراءات العشر، بالإشراف على المراجعة من علي محمد الضباع، نشر دار الكتاب العربي ٢/ ٣٩٤.

وقفاً بلا خلاف؛ قصداً للتناسب؛ لأن ما قبله وما بعده منوَّن منصوب، أو أنه مصروف معاودة لأصل الصرف في الأسماء على مذهب الأخفش والكسائي(١) أو نحو ذيْنك، ولذلك وقف هؤلاء بالألف ظاهراً.

(ب) – وحمزة، وقنبل لا ينوِّنان ولا يأتيان بالألف وقفاً، بلا خلاف(٢)، بناءً على أنه لا ينصرف؛ لصيغة منتهى الجموع(٣)، وهذا واضح فيما نحن فيه.

(جـ) – وأبو عمرو ابن العلاء وحده لم ينوِّن، ويقف بالألف بلا خلاف(٤)؛ اتّباعاً للرسم القرآني الكريم، ثم إن الرَّوم في المفتوح لا يجوِّزه القرّاء، والقارئ قد يبيِّن الحركة في وقفه؛ فأتى بالألف ليبيِّن بها الفتحة.

(د) – وابن ذكوان، وحفص، والبزيّ ومن وافقهم(٥) لم ينوِّنوا، ويقفون بالألف تارة ودونها أخرى، فالوقف بالألف اتّباعاً للرسم القرآني الكريم أو نحوه، كما سبق، وعدمه لإظهار المنع من الصرف.

وكذلك أوزان الخماسي بحذف الخامس في الجمع نحو: جَحْمَرِش: جحامر، وسَفَرْجَل: سَفارج، وفرزدق: فرازق، فَدَوْكَس: فداكس، وجَحَنْفَل: جحافل، وقد يحذف المدّ من نحو قرقور للسفينة: قراقر، ومن خنفساء: خَنافس، ومن جَلَوْلاء: جَلائل، وقَرْطَبوس: قَراطب الخ.

(١) الكسائي، علي بن حمزة، معاني القرآن، إعداد الدكتور عيسى شحاة عيسى، نشر دار قباء للنشر والطباعة والتوزيع، القاهرة ١٩٩٨م، ص٢٤٨، والفارسي، أبوعلي الحسن بن عبد الغفار، الحجة للقرّاء السبعة، أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبوبكر مجاهد، تحقيق بدر الدين قهوجي، وبشير جوجاتي، ومراجعة عبد العزيز رباح، نشر دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٤١٣هـ= ١٩٩٣م، ٦/ ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥١، والسمين الحلبي، أحمد، المرجع السابق، ١٠/ ٥٩٧.

(٢) القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب حموش ابن محمد القيرواني القرطبي، المرجع السابق، ص٧١٦.

(٣) الفارسي، أبوعلي الحسن بن عبد الغفار، المرجع السابق، ٦/ ٣٤٨، ٣٥٠.

(٤) ابن الجذري، أبوالخير محمد، المرجع السابق، ٢/ ٣٩٤، وفيه: أن روحا من طريق المعدل وافقه في هذه القراءة.

(٥) ابن الجذري، أبوالخير محمد، المرجع السابق، ٢/ ٣٩٤–٣٩٥.

وجُمِع من هذا الوزن بمجرد تغيير بين حركة الحرف الأول في المفرد والجمع مثل: عَذافِر بفتح العين جمع عُذافِر بضمِّها في المفرد للأسد، وقَناقِن جمع قُناقِن، وهَداهد جمع هُداهد، فيرى أبوالفتح ابن جنّي أن الألف في مفرده المضموم الأول زيادة للبناء فقط، وهي في الجمع المفتوحِ الأوَّلِ ألفُ الجمع مثل التي في دراهم ومنابر؛ فيمنع ذاك من الصرف كما يمنع هذا(١).

ومما جاء من ذلك في القرآن الكريم ممنوعاً من الصرف قوله تعالى: ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ﴾ [يوسف: ٢٠]، وقوله: ﴿وَنَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ﴾ [الغاشية: ١٥].

وحكى السيوطي أن مذهب سيبويه والجمهور صرف مثل: عَبالٌ: جمع عبالَّة بمعنى الثقل، وحمارٌ: جمع حمارّة بمعنى شدة الشيء؛ للزوم سكون ما بعد ألف الجمع حيث لاحظَّ له في الحركة(٢) إلاّ أن أبا الفتح ابن جنّي يرى أن هذين اللفظين (عبالٌ وحَمارٌ) جمعا عبالّة حمارّة، فإنّ الألف فيهما ألف الجمع غيرها في المفرد فمُنِع من الصرف من غير اعتداد بلزوم السكون في الحرف الذي بعدها(٣) لوقوعه ساكناً بعد الألف.

أما هبايٌ جمع هبيٍّ، أو هبيّة للصبي الصغير فممنوع من الصرف(٤)؛ لكون سكون ما بعد ألف الجمع عارضاً فهو مثل دوابّ جمع دابّة، ومما يدخل في هذا الوزن المزيد فيه نحو مُدَحْرِج: دَحارج، حيث تحذف الميم في الجمع.

(١) ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، نشر دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت ٢/ ٩٥، والزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن، وينظر أمثلة من ذلك في كتاب الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية والزيادات على ما أورده فيه مهذبا، تحقيق الدكتور حنا جميل حداد، نشر دار العلوم للطباعة والنشر بالرياض، ط ١، ص٧٩، ٩٨، ١٧٢، ١٧٦.

(٢) السيوطي، أبو بكر، الهمع ١/ ٧٩.

(٣) ابن جني، أبو الفتح عثمان، المرجع السابق، ٢/ ٩٥-٩٦.

(٤) الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق مجالس العلماء، تحقيق عبد السلام محمد هارون، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، ط٢، ١٤٠٣هـ= ١٩٨٣م، ص٢٣٦.

٣- فَعَالي- فَعالٍ

هذا الوزن هو السابق نفسه، وإنما حصل الإعلال في لامه الثانية فظهر كأنه وزن مستقلّ، وقد سبقت الإشارة إليه في الكلام على أهم أحكام تتعلق بصيغ منتهى الجموع في الفقرة بالرقم (٢) منه، بأنه يأتي من الاسم المعتلِّ الآخر في الجمع مثل: ليالي، وسعالي، جمعا ليلٍ أو ليلاة، وسعلاة لأنثى الغول، وأراضي: جمع أرض أو أرضاة، وأهالي جمع أهل أو أهلاة، وعلاقي: في جمع علقى أو علقاة، وذفاري: في لغة من لم ينون (ذفرى)، وهذه الجموع تثبت ياؤها إذا لم تُنوَّن، ففي بعض اللهجات العربية تثبت ياء المنقوص في جميع الأحوال الإعرابية، وتكون ساكنة رفعاً وجرّاً، ومفتوحة نصباً(١).

وعلى كلٍّ فإن هذا الوزن قد يعدُّ فرعاً لفعالل؛ لوقوع لامه الأخير ياء، فهو مثل المنقوص الذي له نظير من الصحيح، فإن نوّنت صارت على وزن (فعالٍ) فتعامل معاملة (جوارٍ) على ما سبق بيانه من حيث منعه من الصرف وصرفه، فقد جاء منونا في قوله تعالى: ﴿ **ثَلاثَ لَيَالٍ سَوِيًّا** ﴾ [مريم: ١٠] وغير منون في قوله جل وعلا: ﴿ **سِيرُوا فِيهَا لَيَالِيَ وَأَيَّامًا آمِنِينَ** ﴾ [سبأ: ١٨] ففي هاتين الحالتين يمنع من الصرف، وكذلك في حالة الرفع يمنع من الصرف وينون للعوض، وعند إضافته أو دخول (أل) عليه يصرف، كقوله تعالى: ﴿ **كَلاَّ إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ** ﴾ [القيامة: ٢٦].

٤- فَعَالَى- فعالٍ- فَعَالِيٌّ

أ- فعالَى: يأتي جمعاً لوصف المذكر والمؤنث على زنة فعلان الذي مؤنثه فَعْلَى نحو: سكران سكرى سَكارى، وحيران حيرى حَيارى، وغيران غيرى غَيارى، وعجلان عجلى عَجالى، وكسلان كسلى كَسالى، وحمل عليه وصف المؤنث فعلاء الذي مذكره أفعل؛ لمشابهة الألف والنون الزائدتين في المذكر (فعلان) ألفَ

(١) ينظر عباس حسن، المرجع السابق ٤ / ٢١٢.

التأنيث الممدودة في صحراء ونحوها، ولتشاركهما في باب (فَعِل) من حيث المعنى نحو: صحارى.

وكذلك وصف المذكر على وزن (فعِل) نحو حبط فقالوا: حباطى، ووجع وجاعى، وحذر حذارى.

وحمل على (فعِل) لفظا: يتيم وأيّم؛ لمشابهتهما له في المعنى من حيث الدلالة على الحزن والوجع فقالوا: يتيم يتامى، وأيّم أيامى.

وكذلك في وصف المؤنث على (فُعلى) بضم الفاء نحو: حُبْلى حَبَالَى، خُنْثى خَناثى[1]، وبكسرها نحو: ذفرى ذَفارى، ومنه (فعلانيّ فعلانيّة) مثل: نصرانيّ نصرانيّة نصارى على غير قياس.

وكذا (فعلان فعلانة) بفتح الفاء مثل: نَدْمان نَدْمانة ندامى، أما (فُعلان فُعلانة) بضم الفاء نحو: خُمْصان خُمْصانة فلا يجمع على فعالى، وإنما يجمع على فِعالٍ بكسر الفاء؛ فيجمع على خماصٍ، أو يجمع جمعي تصحيح على خمصانون وخمصانات في لغة بعض العرب[2] وإذا جاء (فَعلان) بفتح الفاء من معتل اللام أُعلَّت أيضا في الجمع نحو: خزيان خزايا، وجاء عليه جموع أسماء على غير قياس نحو: زرافة زرافى، ومَهْرِيَّة مَهارى، وهِراوة للعصا هَراوَى، وعِلاوة لرأس الإنسان: عَلاوَى، ونحوها[3].

ب- فَعالَى- فعالٍ: يأتي على الوجهين في الاسم المؤنث المقصور اعتداداً بألف التأنيث للزومها، فتقول في دعوى: دعاوٍ أو دعاوَى، ومثله فتوى فتاوٍ وفتاوى،

(١) الرضي الإستراباذي، شرح الشافية ٢/ ١٧٣-١٧٤.

(٢) الرضي الإستراباذي، شرح الشافية ٢/ ١٤٥.

(٣) ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، كتاب حروف الممدود والمقصور، تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود، نشر دار العلوم للطباعة والنشر بالرياض، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٠٥هـ= ١٩٨٥م ص٧٤.

وذفرى ذفارٍ وذفارَى، ولا يكون الوصف منه إلا (فعالَى) بالألف فقط، كما تقدم، نحو شهوى شهاوَى.

وحُمِل عليه ما كانت ألفه منقلبة أو للإلحاق نحو: ملهى ملاهٍ ملاهَى، ومدرى مدارٍ ومدارَى، وأرطى أراطٍ وأراطَى قياساً مطَّرِداً عند السيرافي، ويرى الرضي الإستراباذي الوقوف على المسموع من ذلك دون القياس عليه(١).

جـ- فَعَالَى - فَعَالٍ- فعاليٌّ:

وفي الممدودة الرابعة فصاعداً ثلاثة أوجه:

(فَعَالِيٌّ)(٢) بالياءَين المنقلبتين عن ألفي الممدودة في المفرد، ففي صحراء مثلا يجيء جمعه على زنة (فعاليل) صحاريٌّ، حيث تنقلب الأولى ياءً بعدَ كسرِ ما تلا ألف الجمع، وتنقلب الثانية المتطرفة ياء أيضاً؛ لوقوعها منهما بعد ياء وكسر، ثم تدغم إحداهما في الأخرى فتصير (صحاريٌّ) وهذا هو الأصل في الجمع إلا أنه قليل الاستعمال، ومنه قول الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان:

لقد أغدو على أشقـــــ ـــر يغتال الصحاريّا(٣)

و(فعالٍ) نحو: (صحارٍ)، وذلك بحذف الياء الأولى استثقالا للياء المشدَّدة في آخر صيغة منتهى الجموع مع بقاء كسر ما قبلها، فيصير مثل: (جوارٍ) في جميع أحوالها المذكورة(٤)، وهذا الوجه مما يستعمل كثيراً.

و(فعالَى) نحو: (صحارى)، وذلك بفتح ما قبل الياء، وقلب الياء ألفاً، وهذا

(١) الرضي الإستراباذي، المرجع السابق، ٢/ ١٦١.

(٢) ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، المرجع السابق ص١٢٥، والزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السرّي، ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٦٤، والفارسي، أبو علي أحمد، التكملة ص٤٥٧، الأزهري خالد بن عبد الله، المرجع السابق ٢/ ٣١٤.

(٣) ينظر المسألة في الرضي الإستراباذي، المرجع السابق ٢/ ١٦١-١٦٤، والبيت في ١/ ١٩٤ منه.

(٤) ينظر ص ١٧-٢٠ من هذا البحث، الفقرة برقم ٢، تحت عنوان: أهم أحكام صيغ منتهى الجموع.

هو الأكثر استعمالا، ومن ذلك: عذراء عذاريٌّ، عذارٍ، عذارَى، وصلفاء صلافيٌّ، صلافٍ، صلافَى، ومن ذلك قول امرئ القيس:

فظلَّ العذارَى يَرْتمين بلحمِها وشحمٍ كهدّاب الدِّمقس المفتَّل(١)

وأفاد الرضي في شرح شافية ابن الحاجب أنهم ألحقوا لفظين لا ثالث لهما بهذا الباب مما لم يكن في المفرد ألف التأنيث هما: بخاتَى: جمع بُخْتيّ، ومهارى: جمع مهريّة، فجوزوا فيهما بخاتيٌّ، بخاتٍ، بخاتَى، ومهاريٌّ، ومهارٍ، ومهارَى، وأنه لا يقاس عليهما، فلا يجوز في أثافيّ وعواريٌّ ولا في غيرهما إلا الوجهان بتشديد الياء، أو بحذف إحداهما دون القلب(٢) قال الشاعر:

إذا ما المهارى بلّغتنا بلادنا فَبُعْدَ المهارَى من حسير ومتعب(٣)

د- فُعَالَى :

سبق في ذكر ضوابط صيغتي منتهى الجموع وجوب فتح أولهما، وأنه إذا ضمّ أولهما خرجا بذلك عن صيغة الجمع وشابها المفرد مثل: عُدافِر وحُطائط، إلا أن بعض جموعٍ جاءت على زنة (فَعالَى) بفتح الأول سمع فيها جواز ضم أوّلها، وذلك :

١- (فَعَالى) من (فعلان فَعْلَى) خاصة، حتى إنّ الضم فيه أرجح من الفتح نحو: كسلان كسلى كُسالى، وسكران سكرى سُكارى، ومنه قوله تعالى: ﴿وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى وَمَا هُم بِسُكَارَى وَلَكِنَّ عَذَابَ اللَّهِ شَدِيدٌ﴾ [الحج: ٢] بضم السين في (سكارى) في قراءة حفص، وإنما ضُمَّ أوله في جمع (فعلان فعْلى) خاصة لكون تكسيره على صيغة منتهى الجموع خلاف الأصل؛ وذلك أنه حُمِلت

(١) بيت من الطويل من قصيدة لامرئ القيس في شرح ديوانه مع أخبار المراقسة وأشعارهم...، السابق ص١٦٧، واليمني، علي بن سليمان، المرجع السابق ١/ ٢٩٠.

(٢) الرضي الإستراباذي، المرجع السابق ٢/ ١٦٣-١٦٤.

(٣) بيت من الطويل غير منسوب في ابن جني أبي الفتح عثمان، المنصف ٢/ ٥٥-٥٦، والسيوطي، الهمع ٣/ ١٠٧.

زيادة الألف والنون في المذكر (فعلان) على زيادة الألف الممدودة في المؤنث (فعلاء) الذي هو مؤنث (أفعل)، فكان ضم أول هذا الجمع تنبيهاً على مخالفةٍ للأصل فيه(١)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَ الصَّلَاةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَى﴾ [التوبة: ٥٤]، وقوله: ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَى كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [الأنعام: ٩٤].

٢- حُمِل على ضمٍّ أول (سُكارى) ونحوه ضم أول قُدامى: جمع قادمة لقوادم ريش الطير، وأسارى: جمع أسير؛ للدلالة على شدة مخالفتهما لما كان ينبغي أن يجمعا عليه جمع تكسير(٢)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسَارَى تُفَادُوهُمْ﴾ [البقرة: ٨٥].

فالجمع إذا أتى على هذا الوزن (فُعالى) بالضمّ يمنع من الصرف؛ لصيغة منتهى الجموع وإن ضُمّ أوله؛ استثناءً من شرط فتحه، على ما سبق بيانه(٣).

وإذا جاء هذا الوزن مفرداً مختوما بالألف المقصورة؛ فإنه يمنع من الصرف أيضاً؛ للتأنيث، كما قال ابن السكيت(٤) في نحو: جُمَادَى، ورُخَامى لنبت، وسُمَانَى لطائر، وحُبارَى ونحوها.

٥ - فعائل:

(أ)- يأتي على هذا الوزن باطراد ما كان قبل آخره الصحيح حرف مدّ من ذي ثلاثة إذا كان مختوماً بتاء التأنيث من الأسماء نحو: تنوفة للأرض القفرة تنائف، ورسالة رسائل، وكتيبة كتائب، ومن الصفات نحو: صحيحة صحائح، وحلوبة حلائب، وخليفة خلائف، وطُوالة طوائل، قال تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ﴾ [يونس: ١٤]. ومما يدلُّ على مؤنث وإن لم يختم بالتاء مثل: عجوز

(١) الرضي الإستراباذي، المرجع السابق ٢/ ١٧٤.

(٢) الرضي الإستراباذي، المرجع السابق ٢/ ١٤٩، ١٧٤.

(٣) سبق في هذا البحث.

(٤) ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، المرجع السابق، ص٧٢-٧٣.

عجائز، وذَنوب ذنائب، وقَلوص قلائص؛ لأن علامة التأنيث فيه مقدَّرة. وقد يأتي من المذكر مثل: قَدوم[١] قدائم، وقد يكون جمعاً لمفرد كالأمثلة السابقة، وقد يكون جمعاً لجمع كما قال سيبويه في: جمل جِمال جمائل[٢]، وجمعاً لما يصلح أن يكون مفرداً أو جمعاً مثل: هِجان هَجائن، وشِمال؛ بكسر الشين لا غير، للطبع والخليقة شمائل[٣]. ويدخل في هذا ما حلّت الألف الممدودة للتأنيث فيه محلَّ التاء نحو: بَراكاء: ثبات في الحرب والجدّ فيها، أو ساحة الحرب[٤] برائك وجَلولاء: اسم موضع معروف بالشام[٥] جلائل، وقَريثاء: لضرب من التمر، وقيل: ضرب من أطيب التمر بسراً[٦] قَرائث، فالأكثر كما ترى قلب حرف المد همزة في هذا الجمع، إلا أنها قد تزاد شذوذاً أو ندوراً، كما في حُرَّة حرائر[٧]، وكَنّة: امرأة الابن أو الأخ كنائن نادر، ونقل ابن منظور عن الأزهري في التهذيب: "كل فَعْلة أو فِعْلة أوفُعْلة من باب التضعيف، فإنها تجمع على فعائل"[٨]، وضرّة ضرائر.

فما جاء على هذا الوزن مستوفياً ضوابط (مفاعل) ولو تقديراً كما تقدَّم مُنِعَ من الصرف، ومن ذلك في القرآن الكريم: قوله تعالى: ﴿هَذَا بَصَائِرُ مِن رَّبِّكُمْ﴾

(١) كذا ذكر الرضي في شرح الشافية ٢/ ١٣٤، وتكاد كتب المذكر والمؤنث تُجمع على أنها مؤنثة، وإذا كان كذلك فجمعه على قدائم قياس، ينظر مثلا: ابن التستري الكاتب، سعيد بن إبراهيم، المذكر والمؤنث، تحقيق الدكتور أحمد عبد المجيد هريدي، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، ط١، ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م، ص٩٧.

(٢) سيبويه، الكتاب ٣/ ٦١٨.

(٣) الرضي الإستراباذي، المرجع السابق ٢/ ١٣٦.

(٤) ابن منظور، اللسان ١/ ٢٦٨، (مادة: برك).

(٥) البكري الأندلسي، عبد الله بن عبد العزيز، معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، تحقيق مصطفى السقا، نشر عالم الكتب بيروت، ط٣، ١/ ٣٩٠.

(٦) ينظر ابن منظور، اللسان ٦/ ٣٥٧١، (مادة: قرث). السيوطي، الهمع ٦/ ١٠٩-١١٠.

(٧) ابن منظور، اللسان ٢/ ٨٢٩، (مادة: حرر).

(٨) ابن منظور، اللسان ٧/ ٣٩٤٣، (مادة: كنن).

[الأعراف: ٢٠٣]، وقوله: ﴿فَأَنْبَتْنَا بِهِ حَدَائِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ﴾ [النمل: ٦٠]، وقوله: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعَ طَرَائِقَ﴾ [المؤمنون: ١٧]، وشواهد كثيرة لهذا الوزن، ممنوعة من الصرف أو مصروفة؛ بسبب الإضافة أو دخول "أل" عليها.

(ب) – يدخل في هذا الوزن أيضاً كلُّ جمع قُلِبَ فيه حرف المد الذي قبل الأخير غير الصحيح من مفرده همزة في الجمع ثم أعلّ بقلب تلك الهمزة ياءً أو واواً، وذلك مثل: خطيئة خطايا، ورزيئة رزايا مما لامه في المفرد همزة، أو منيّة منايا، أو بغيّة: لما يُبْتَغى[١] بغايا مما لامه في المفرد ياء، أو مطيّة مطايا، وخليّة: للناقة التي قد خلت من ولدها خلايا، وصفيّ صفايا: للناقة الغزيرة، ممّا لامه في المفرد واو، وهراوة: بمعنى العصا هَراوَى، ونحو ذلك، فقد نصّ ابن السكيت على أن الجمع بهذه الصورة على وزن فعائل[٢] فيأخذ حكمه في منع الصرف، وتقدَّر الحركات على الألف المقصورة منه أو ياء المنقوص.

٦ – أفاعل:

يأتي هذا الجمع مما وازن أفْعَلَ مهما تغيّرت حركة همزته وعينه من الأسماء نحو: أُضْحِية أَضاحٍ، وإِصْبَع مثلّثة الهمزة والباء: أنملة، أورد له ابن منظور تسع لغات[٣] أَصابع، وأَحوص اسماً أَحاوص[٤]، وأُنملة أنامل، أرنب أرانب.

وكذلك ما نقل من الوصفية إلى الاسمية نحو: أدهم أداهم، وأجرع أجارع، وأبطح أباطح.

ويأتي عليه شواذ الجمع مثل: رهط أراهط، وكراع أكارع، وكلب أكالب.

وكذلك جمع الجمع من أَفْعُل وأفْعِلة نحو: أواطب: جمع أوطب، مفرده

(١) أما الفاجرة فهي (بغيّ) بلا تاء.

(٢) ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب، المرجع السابق ص٩٣، والرضي الإستراباذي، المرجع السابق ٢ / ١٤٠.

(٣) اللسان ٤ / ٢٣٩٥، (مادة: صبع).

(٤) ينظر الرضي الإستراباذي، المرجع السابق ٢ / ١٦٨.

وطب، والمعتل منه أياد: جمع أيد، مفرده يد، وأساق: جمع أسقية، مفرده سقاء، وأساور: جمع أسورة، مفرده سوار، قال تعالى: ﴿ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ ﴾ [الكهف: ٣١]، ويأتي عليه من الوصف اسم التفضيل مثل: أفضل أفاضل، وأكبر أكابر، قال تعالى: ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا ﴾ [الأنعام: ١٢٣] ومنه أوّل أوائل.

ويأتي جمعاً لاسم فاعل للمؤنث من اللفيف المفروق، أو المثال الواوي، نحو: واصلة، وواقية ونحوهما، تقول: أواصل، أواق أصلهما: وواصل، وواقٍ، قلبت الواو الأولى همزة فصار كما ترى.

فما جاء على هذا الوزن يمنع من الصرف؛ لاستيفائه ضوابط (مفاعل)، فتظهر حركات الإعراب في الصحيح الآخر، وتقدر على آخر المعتل منها(١).

٧- فواعل

يأتي جمعاً قياسيّاً لما جاء على وزن (فاعَل) بفتح العين أم كسرها(٢):-

أ- اسماً لمذكر كان نحو: كاهل كواهل، وحائِط حوائط، تابَل تَوابِل، خاتَم خَواتِم.

ب- أو اسماً لمؤنث نحو: كاثبة: اسم لما بين كتفي الفرس، قدام السراج، فجمعه كواثب، كما قال النابغة:

لهُنَّ عليهم عادة قد عرفنها إذا عُرض الخطِّيُّ فوق الكواثب(٣)

وكما جاء في الحديث: "يضعون رماحهم على كواثب خيلهم"(٤).

(١) سيبويه، الكتاب ٣/ ٦١٦، ٦١٨، والرضي الإستراباذي، المرجع السابق ٢/ ١٦٨، ٢٠٤-٢٠٩، وأبو علي الفارسي، التكملة ص٤٤٦، ٤٥١، ٤٧٧، وغيرها.

(٢) ينظر أبو علي الفارسي، التكملة ص٤٤٣.

(٣) بيت من الطويل للنابغة الذبياني في شرح ديوان امرئ القيس مع أخبار المراقسة وأشعارهم... السابق ص ٤٣٤، وبهامش شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٢/ ١٥٤.

(٤) جزء من حديث أورده ابن منظور في اللسان ٦/ ٣٨٢٦، مادة (كثب) وبهامش شرح الشافية ٢/ ١٥٤، وقد بحثت عنه في كتب الأحاديث ولم أقف عليه.

جـ- أو صفة لمؤنث أو غير عاقل؛ لإلحاقهم غير العقلاء بالمؤنث في الجمع نحو: نائمة نوائم، وحابسة حوابس، وضاربة ضوارب، وداسرة دواسر، وحاجّة حواجّ للمؤنث بتاء ظاهرة، وحائض حوائض، وحامل حوامل للمؤنث بتاء مقدرة، وجمل بازل، وجمال بوازل، ويوم ماض، وأيام مواض، ونازلة نوازل، لغير العاقل، ومن شواهد ذلك قوله تعالى: ﴿ **وَأَرْسَلْنَا الرِيَاحَ لَوَاقِحَ** ﴾ [الحجر: ٢٢]، وفواعل: جمع فاعلة في القرآن أكثر الأنواع وقوعاً، ومن ذلك قوله تعالى في جارحة: ﴿ **وَمَا عَلَّمْتُم مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِبِين** ﴾ [المائدة: ٤]، وفي جارية: ﴿ **وَمِنْ آيَاتِهِ الْجَوَارِ فِي الْبَحْرِ كَالأَعْلامِ** ﴾ [الشورى: ٣٢] أي: الجواري، ومثله في [الرحمن:٢٤] وفي [التكوير:١٦]، وفي خالفة: ﴿ **رَضُوا بِأَن يَكُونُوا مَعَ الْخَوَالِفِ** ﴾ [التوبة: ٨٧، ٩٣].

وهذا يجوز أن يكون جمع خالفة، ويجوز أن يكون جمع خالف كفارس فوارس، وقوله في دابّة: ﴿ **إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِ** ﴾ [الأنفال:٢٢، ٥٥]، وفي صاعقة: ﴿ **يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِنَ الصَّوَاعِقِ** ﴾ [البقرة: ١٩]، وفي فاحشة: ﴿ **وَلا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ** ﴾ [الأنعام: ١٥١]، وفي قاعدة: ﴿ **وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ** ﴾ [البقرة: ١٢٧]، وفي كافرة: ﴿ **وَلا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكَوَافِرِ** ﴾ [الممتحنة: ١٠]، وفي ناصية: ﴿ **فَيُؤْخَذُ بِالنَّوَاصِي وَالأَقْدَامِ** ﴾ [الرحمن: ٤١]. هذه نماذج من القرآن الكريم مما جاء على هذا الوزن ولم تعرب إعراب ما لا ينصرف لدخول أل عليها.

ومن نماذج ما جاء منها ممنوعاً من الصرف لاستيفاء الشروط: قوله تعالى في راسية: ﴿ **وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْهَارًا** ﴾ [الرعد: ٣]، وفي راكدة: ﴿ **فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ** ﴾ [الشورى: ٣٣]، وفي صافّة: ﴿ **فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافَّ** ﴾ [الحج: ٣٦] في قراءة الجمهور، وفيه قراءة ﴿ صوافي ﴾ من صافية، و﴿ صوافن ﴾ من صافنة، وكلها

ممنوعة من الصرف(١)، وفي فاكهة: ﴿لَكُمْ فِيهَا فَوَاكِهُ كَثِيرَةٌ﴾ [المؤمنون: ١٩] بالرفع، و﴿وَفَوَاكِهَ مِمَّا يَشْتَهُونَ﴾ [المرسلات: ٤٢] بالجرِّ، وفي ماخرة: ﴿وَتَرَى الْفُلْكَ مَوَاخِرَ فِيهِ﴾ [النحل: ١٤].

وجاء فواعل جمع فاعل للمؤنث، كما في جمع كاعب من قوله تعالى: ﴿وَكَوَاعِبَ أَتْرَابًا﴾ [النبأ: ٣٣]، وفي ريح لاقح: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِيَاحَ لَوَاقِحَ﴾ [الحجر: ٢٢] بالنصب فيهما.

د- ويأتي جمعاً شاذّاً لوصف غالب لمذكر عاقل في ألفاظ مسموعة نحو: حارس حوارس، وحاجب حواجب، وفارس فوارس، ورافد روافد، وخاشع خواشع، وهالك هوالك، وناكس رأسه نواكس، ونسب الرضي إلى المبرد أن فواعل في فاعل الغالب أصل وأنه في الشعر سائغ حسن، مستشهدا ببيت الفرزدق:

وإذا الرجالُ رأوا يزيدَ رأيتهم خُضْعَ الرقاب نواكسَ الأبصار(٢)

ثمّ ردّ ذلك عليه بأن لا دليل يؤيِّده(٣)، إلا أن نصَّ كلام المبرد في الكامل تعليقا على هذا البيت لايؤيِّد إطلاق هذه النسبة إليه بتسويغ هذا الوجه وتحسينه، حيث قال "فلما احتاج الفرزدق لضرورة الشعر أجراه على أصله فقال: «نواكس الأبصار»، ولا يكون مثل هذا أبدا إلا في ضرورة" بل قال: إن هذا الجمع لم يأت من ذلك إلا في فارس فوارس، وهالك هوالك(٤)، وقد عدّ سيبويه ذلك ضرورة في

(١) النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، إعراب القرآن، تحقيق زهير غازي زاهد، نشر عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، ط٣، ١٤٠٩هـ=١٩٨٨م، ٣/ ٩٩.

(٢) بيت من الكامل للفرزدق في سيبويه الكتاب ٣/ ٦٣٣، والمبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، الكامل، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، والسيد شحاتة، نشر دار نهضة مصر للطبع والنشر، الفجالة-مصر، ٢/ ٥٨، والرضي الاستراباذي، المرجع السابق ٢/ ١٥٣.

(٣) ينظر الرضي الاستراباذي، المرجع السابق، ٢/ ١٥٣-١٥٤.

(٤) المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المرجع السابق،٢/ ٥٨، والمقتضب، تحقيق الشيخ عبد الخالق عضيمه ١/ ١٢١، ٢/ ٢١٩، وأوصل البغدادي في الخزانة ١/ ٩٩، الكلمات التي جاء جمعها (فواعل) لـ(فاعل) العاقل إلى إحدى عشرة كلمة.

البيت السابق(١).

هـ- وحملوا (فاعلاء) على (فاعل) في الجمع؛ لإجرائهم ألف التأنيث مُجرى تائه؛ لكونها علامة التأنيث مثلها، فقالوا في جمع النافقاء، والقاصعاء، والدامّاء،والراهطاء، والعانقاء والحانياء: كل منها حجرة من حجر اليربوع، والسابياء: الجلدة التي تخرج مع الولد: نوافق، قواصع، دوامّ، رواهط، عوانق، حوانٍ، وسوابٍ(٢).

و- قد يأتي جمع شاذٌّ على هذا الوزن (فواعل) في كلمات سُمع لها هذا الجمع فتحفظ ولا يقاس عليها نحو قولهم: دخان دواخن، كما قال النابغة الجعدي:

كأنّ الغبار الذي غادرت ضحيّا دواخن من تنضب(٣)

وكذلك عُثان عواثن، قال أبو القاسم الزجاجي: "ولا يُعرف لهما نظير في الجموع؛ لأن فعالاً لا يجمع على فواعل غير هذين"(٤).

قد يأتي جمعاً لما جاء على (فَوْعَل) أو (فوْعلة) نحو: توأم وتوأمة توائِمُ، أو (فَوْعَلَةٌ) من البيع ـ مثلاً ـ بوائع(٥)؛ ومثل: جوهر جواهر، كوثر كواثر، دوسر دواسر. ومن ذلك في صومعة قوله تعالى: ﴿لَّهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ﴾ [الحج: ٤٠]، وفي كوكب: ﴿وَإِذَا الْكَوَاكِبُ انتَثَرَتْ﴾ [الانفطار: ٢].

(١) سيبويه، الكتاب ٣/ ٦٣٣.

(٢) سيبويه، الكتاب ٣/ ٦١٧-٦١٨، والفارسي أبو علي، التكملة ص٤٤٧ والرضي الاستراباذي المرجع السابق ٢/ ١٥١-١٥٥، ١٥٨

(٣) بيت من المتقارب نسب للنابغة الجعدي في الكتاب ٣/ ٤٨٥، والفارسي أبي علي، المسائل العضديات ص١٥٧.

(٤) الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، أمالي الزجاجي، تحقيق عبد السلام هارون، نشر دار الجيل، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م ص١٢١.

(٥) سيبويه، الكتاب ٣/ ٦٤٣، والفارسي أبو علي، التكملة ص٥٩٣.

فما جاء على هذا الوزن يمنع من الصرف لعلة تقوم مقام العلتين هي: صيغة منتهى الجموع، لوجود متحركين أولهما مفتوح قبل ألف الجمع التي بعدها حرفان أيضاً أولهما مكسور كسراً أصليّاً غير عارض، كما سبق في قوله تعالى: ﴿لَكُمْ فِيهَا فَوَاكِهُ كَثِيرَةٌ﴾ [المؤمنون: ١٩] بالرفع، وقوله أيضاً: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي ظِلَالٍ وَعُيُونٍ * وَفَوَاكِهَ مِمَّا يَشْتَهُونَ﴾ [المرسلات: ٤١-٤٢] بالجرّ.

ويدخل في ذلك نحو: دابّة دوابّ؛ لتحقيق وزن (٥ / / / /)، وشاذّة شواذّ، وشابّة شوابّ، اسم الفاعل من المضعّف الثلاثي، فجمعه ممنوع من الصرف، قال تعالى: ﴿فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافَّ﴾ [الحج: ٣٦].

واسم الفاعل من الناقص يأتي جمعه من (فاعلة) على (فواعل)، كذلك نحو: جارية جوارٍ، وداعية دواعٍ وماشابههما، أصلهما جواريُ ودواعي، حُذفت الياء للثقل وعوض عنها بالتنوين؛ ولذلك ينصرف في الرفع والجر عند بعضهم، كما في قوله تعالى: ﴿وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ﴾ [الأعراف: ٤١] بالرفع، ويمنع من الصرف في النصب حيث تظهر الياء المحذوفة لخفة الفتح عليها؛ فتقول: قابلت جواريَ، ويرى بعضهم أن يمنع من الصرف في حالتي الرفع والجرّ؛ لأن علامة الجر في الممنوع من الصرف هي الفتحة؛ فتظهر كما تظهر في حالة النصب نحو: سلّمت على جواريَ، وليس كذلك في الرفع على ما تقدَّم من البيان. قال تعالى: ﴿وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْهَارًا﴾ [الرعد: ٣]، وقال: ﴿وَجَعَلْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ شَامِخَاتٍ﴾ [المرسلات: ٢٧] بالنصب صفة لجبال مقدرة، أي: جبالاً رواسي(١).

(١) سيبويه، الكتاب ٣/ ٣٠٨، ٣١٠، ابن السراج، أبوبكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، نشر مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط١، ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م، ٢/ ٩١، والزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، الإيضاح في علل النحو، تحقيق الدكتور مازن المبارك، نشر دار النفائس، بيروت، ط٤، ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م، ص٩٨، وابن جنّي، أبو الفتح عثمان، اللمع في العربية، تحقيق الدكتور حسين محمد محمد شرف، نشر عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٣٩٩هـ= ١٩٧٩م، ص٢٣٩.

واسم الفاعل المؤنث من اللفيف المقرون في شوى، وطوى وحوى: شاوية، وطاوية، وحاوية يكون جمعاً على (فواعل) شوايا وطوايا، وحوايا، أصلها شوائي وطوائي، وحوائي، فقلبت الياء المتطرفة ألفاً كما قلبت في نحو مدارى، ثم قلبت الهمزة المنقلبة من واو أو ياء كما في مطايا، فصار كما ترى طوايا، وشوايا وحوايا، فهي ممنوعة من الصرف بعلامة الإعراب المقدرة، ومن ذلك في هذا النوع من الإعلال: الحوايا في قوله تعالى: ﴿**إِلاَّ مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا أَوِ الْحَوَايَا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ**﴾ [الأنعام: ١٤٦].

أما اسم الفاعل من اللفيف المفروق فجمع (فاعلة) منه على (أفاعل) نحو: واقية أواقٍ، أصله وواقٍ، قلبت الواو الأولى همزة كما تقدم(١).

٨- فياعل:

يأتي جمعاً للرباعي اليائي العين اسماً نحو: ديسم: للثعلب، أو ولد الثعلب من الكلبة، أو ولد الذئب من الكلبة، أو ولد الدبّ(٢) دياسمُ، وغيلم: لذكر السلحفاة، أو المرأة الحسناء، أوالجارية المغتلمة غيالم، وصفةً نحو: عيلم بالمهملة للبئر الغزيرة الماء(٣) عيالم، وصيقل: لشحّاذ السيف وجلاّئه صياقل، وهو كما ترى ممنوع من الصرف، لصيغة منتهى الجموع(٤).

٩- فَعَالِنُ

يأتي جمعاً لبعض أسماء قليلة مثل: فِرْسِنٍ هو من البعير كالقدم من الإنسان تقول: فَرَاسِنُ، ومن الصفات رَعْشَنٌ: للمرتعش رعاشنُ، وضيفن ضيافِنُ: فيمنع

(١) الفارسي، أبو علي، التكملة ص٥٧٢.

(٢) ينظر ابن منظور، اللسان ٣ / ١٣٧٦.

(٣) ما ذكر من معاني لـ (عيلم) بالمهملة و(غيلم) بالمعجمة هي بعض معانيهما المتعددة كما في اللسان ٥ / ٣٠٨٥، ٣٠٨٦، مادة (علم) و٦ / ٣٢٩٠، مادة (غلم).

(٤) سيبويه، الكتاب ٤ / ٢٥٢.

هذا الجمع من الصرف إذا لم يكن فيه (أل)، ولم يكن مضافاً؛ لاستيفائه ضوابط صيغة منتهى الجموع[١].

١٠ - فعَاوِل

يأتي جمعاً للرباعي الذي لامه الأولى واو، ففي الأسماء: جدول جداول، جرول جراول، ومن الصفات: حشْوَر: لعظيم البطن حشاور، وقسْوَرٌ: من صفات الأسد قساور[٢].

١١ - فعايل

هو كسابقه في الرباعي الذي وقعت لامه الأولى ياء، بشرط ألاّ تكون إحدى لاميه همزة فتُقلب، فمن الأسماء نحو: عِثيَرٍ: للغبار عَثَايرُ، وحِثْيَل: لشجر حَثَايِلُ، ومن الصفات مثل: طِرْيِمٍ: لسحاب كثيف، أو رجل طويل طرايم، وطريم: عسل أيضاً[٣].

١٢ - تَفَاعِلُ

جمع لبعض الأسماء مثل: تَتْفُلٍ، وفي ضبطه لغات كثيرة[٤] لولد الثعلب، أو الثعلب نفسه تَنَافِلُ، وتَنْضُبة: لشجر ذي شوك قصار تناضِبُ، ومن الصفات: ناقة تحْلُبَةٌ تحالب[٥].

١٣ - فَنَاعِلُ

يأتي جمعاً لما جاء مفرده على زنة (فُنْعَل) مثلَّثة الفاء:

(١) سيبويه، الكتاب ٤ / ٢٥٢، والزبيدي، أبوبكر محمد بن الحسن، الاستدراك ص٨٠.

(٢) ينظر سيبويه، الكتاب ٤ / ٢٥٢، والزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن، كتاب الاستدراك على سيبويه ص٨٠، ٩٩.

(٣) ينظر الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن، كتاب الاستدراك على سيبويه ص٨٠، ٩٩، وابن منظور، جمال الدين أبو الفضل، محمد بن مكرم، اللسان، مادة (طرم).

(٤) ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم، اللسان، ١ / ٤٣٦، مادة (تفل).

(٥) ينظر الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن، كتاب الاستدراك على سيبويه ص٨١، ١٢٩.

(فُنْعَل) اسماً نحو: عُنصَر بضم الصاد وفتحها، أي: الأصل عناصر، وقُنبَر قنابر، ويقال له: قُبّر، وقُنبرة وقُبَّرة، وكله طائر صغير معروف، وجُنْدَبٍ: نوع من الجراد جنادب(١).

(فِنْعَل) اسماً، ويروى له جِندَب بكسر الجيم، أو صفةً، نقل فيه الزبيدي عن أبي عبيدة: كِنْثَأة، يقال: لحية كنثأة كناثئ(٢).

(فَنْعَل) صفةً مثل: عَنْسَلٍ: للناقة السريعة الخفيفة عناسل، وعنبَسٍ: من صفات الأسد عنابسُ، والنون فيه زائدة عند سيبويه والجمهور، ويكون أصلاً على مذهب الأخفش في وجود فُعْلَلٍ وهو جُخْدَب(٣).

١٤ - يفاعِلُ

جمع لبعض الأسماء كيَحْمَد: قبيلة من الأزد، فهم يحامِد، ويَرْمَع: للحصى الأبيض يرامِع، ومن الصفات: ناقة يَعْمَلة يَعَامِلُ، وهو اسم عند سيبويه(٤).

الوزن الثاني: مفاعيل

هو ثانية الصيغتين الأصليتين لمنتهى الجموع (مفاعل ومفاعيل)، ويأتي عليه جمع مِفْعال ومِفْعيل من صيغ المبالغة، في الوصف وجوباً نحو: مهذار مهاذير، ومكثار مكاثير، ومعطير معاطير، ومسكين مساكين، كقوله تعالى: ﴿**إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ**﴾ [المائدة: ٨٩] وقول أوس بن حجر:

مطاعين في الهيجا مطاعيم للقرى إذا ابيضّ آفاق السماء من القرس(٥)

(١) ابن جني، أبو الفتح عثمان، المنصف، شرح التصريف ٣/ ٢١.

(٢) ابن جني، أبو الفتح، المنصف شرح التصريف ٣/ ٢١، والزبيدي، أبو بكر، كتاب الاستدراك على سيبويه ص١٢٥.

(٣) ابن جني، أبو الفتح عثمان، المنصف، شرح التصريف ١/ ١٣٨، والزبيدي، أبوبكر محمد، المرجع السابق ص٨٧.

(٤) ينظر ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم، اللسان، ٥/ ٣١٠٨، ٣١٠٩، مادة (عمل).

(٥) بيت من الطويل نسب لأوس بن حجر في الزمخشري، أبي القاسم محمود بن عمر، أساس البلاغة، تحقيق =

ومن الأسماء على هذين الوزنين كذلك وجوباً: منشار مناشير، وميقات مواقيت، ومنديل مناديل، ومصباح مصابيح، ومحراب محاريب، كقوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ ﴾ [الملك: ٥]، وقوله جل وعز: ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الأَهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ ﴾ [البقرة: ١٨٩]، وقوله: ﴿ يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِن مَّحَارِيبَ وَتَمَاثِيلَ ﴾ [سبأ: ١٣].

وقد جاء في بعض ألفاظ لاسم المفعول من الثلاثي نحو: ملعون ملاعين، وميمون ميامين، ومسلوخة مساليخ، تشبيهاً بمغرود بضم الميم: ضرب من الكمأة مغاريد.

كما جاء منه جمع مُفْعِل اسم فاعل للمذكر نحو: موسر، ومُفطر، مياسير، ومفاطير، وفي مُفْعَل اسم المفعول منه أيضاً نحو: منكر مناكير، منبِّهاً على أن جمعهما على خلاف الأصل؛ إذ القياس جمعُهما جمعَ تصحيح. وقد يأتي عليه مُفْعِل المختص بالمؤنث الذي جمعه (مفاعل)، فتزاد الياء فيه عوضاً عن التاء المقدرة، فيصير مفاعيل مثل: مطفل مطافيل، مرضع مراضيع[1] قال أبو ذؤيب الهذلي:

مطافيل أبكارٍ حديثٍ نتاجُها ... يُشاب بماء مثل ماء المفاصل[2]

ومن الجموع التي لا مفرد لها على هذا الوزن قولهم: مذاكير.

= عبد الرحيم محمود، نشر دار المعرفة بيروت، لبنان، ط١٤٠٢، ص٣٦١، مادة: (قرس) وابن منظور، اللسان ٦/ ٣٥٨٤ (قرس) وغير منسوب في الفارسي أبي على كتاب التكملة ص٤٧٩، وابن برّي عبدالله، شرح شواهد الإيضاح، تحقيق الدكتور عبد مصطفى درويش، مراجعة الدكتور محمد مهدي علام، نشر الهيئة العامة للشؤون مطابع الأميرية ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م، ص٥٨٥.

(١) سيبويه، الكتاب ٣/ ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، والفارسي، أبو علي، كتاب التكملة ص٤٧٨-٤٧٩، ٤٨٢، ٤٨٣.

(٢) بيت من الطويل لأبي ذؤيب الهذلي في الفارسي أبي علي، كتاب التكملة ص٤٨٠، وابن برّي عبد الله، المرجع السابق، ص٥٨٦، وابن منظور علي بن مكرم، اللسان ١/ ٣٣٤ (بكر) ٥/ ٢٦٨٢ (طفل) ٦/ ٣٤٢٣ (فصل).

هذا، وقد أتى على هذا الوزن جموع، من حيث عدد الحروف، والحركات والسكنات، والترتيب، فتأخذ حكمه في منع صرفها، وفيما يأتي ذكر ما تمكَّنَّا من استيعابه في هذا البحث:

١- فعاعيل:

يرى سيبويه أن ما يأتي على هذا الوزن أكثر وأعرف مما يأتي على (فعاليل)(١) فأكثر ما يأتي من مضعف العين من الأسماء والصفات، فمن الأسماء: كلاّب: لحديدة على خفِّ الرائض كلاليب، وبلّوقة: لما استوى من الأرض بلاليق، ومن الصفات: عوّار: للجبان عواوير، وجبّار جبابير، ومن شواهد منعه من الصرف قول الأعشى:

غيرَ مَيْلٍ ولا عواويرَ في الهيـ ـجا ولا عُزَّلٍ ولا أكفالِ(٢)

ويأتي عليه أيضاً جمع (فَعَلْعَل) بحذف اللام الأولى في الجمع، مثل: ذَرَحْرَحٍ ذَراريح، ودَمَكْمك دماميك.

٢- فَعَالِيلُ

هذا الوزن من شواذ الجمع، يأتي غالباً من كل رباعي قبل آخره حرف مدّ، كفُعْلُولٍ عصفور عصافير، وفِعْلال كقرطاس قراطيس، وسربال سرابيل، وفعليل كقنديل قناديل اسماً، ونحو: شملال شمالِيل: للخفاف من الطير، ورعديدة: للجبان الذي يرعد عند القتال، أو المرأة الناعمة التيتكاد: يرعد لحمها من النعمة رعاديد، وبُهْلُول بهاليل(٣)، وظنبوب: لمقدم عظم الساق ظنابيب(٤)، ومن ذلك

(١) الكتاب ٣/ ٤٣٢.

(٢) بيت من الخفيف للأعشى في ديوانه ص٦١، وابن يعيش، يعيش بن علي، شرح المفصل، نشر عالم الكتب، بيروت لبنان، بدون التاريخ ٥/ ٦٧، وابن برّي، عبد الله، المرجع السابق ص٥٨٨، وابن منظور، اللسان ٥/ ٢٩٣١(عزل) ٣١٦٦(عور) ٦/ ٣٢١٤(غثر).

(٣) ينظر سيبويه، ٤/ ٢٥١، والزبيدي، أبو بكر، الاستدراك ص٧٩، والرضي، شرح الشافية ٢/ ١٨٣، والسيوطي، الهمع ٦/ ١١٢.

(٤) ينظر الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن، كتاب الاستدراك على سيبويه ص٧٩، ٩٧.

قوله تعالى: ﴿تَجْعَلُونَهُ قَرَاطِيسَ﴾ [الأنعام: ٩١]، وقوله تعالى: ﴿وَغَرَابِيبُ سُودٌ﴾ [فاطر: ٢٧]، وقوله جلّ وعز: ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ وَسَرَابِيلَ تَقِيكُم بَأْسَكُمْ﴾ [النحل: ٨١].

ويأتي جمعاً لا واحد له أصلاً، لا قياسي ولا غير قياسي، نحو: عباديد أو عبابيد بمعنى متفرقات، وشماطيط(١).

٣- فعاليّ

يأتي جمعاً للاسم المشددة لامه اليائية سماعاً، نحو: كرسيٌّ كراسيَّ، وإنسيٌّ أناسيَّ، وبختيٌّ وبختيَّة بخاتيَّ، ومنه: أثفيَّة ـ للحجر الذي توضع عليه القدر ـ أثافيّ، وزربيّة ـ للبسط ـ زرابيّ، وسمع جمع ظَرِبانٍ ظرابيٌّ، وللصفة مثل: حوليّ حواليّ، ودُرّيّ دراريّ(٢).

وقد يأتي عليه ـ كما تقدم ـ جمع الاسم الممدود، مثل: صحراء، وعذراء وصلفاء على (فعاليل)، حيث تقلب الألف والهمزة ياء بعد ياء الجمع، فيصبح (صحاريي) صحاريّ، و(عذاريي) عذاريّ، و(صلافيي) صلافيّ على الأصل وإن جاز فيها الوجهان الباقيان المذكوران سابقاً، وجازا في بخاتيّ ومهاريّ فقط من أخواتهما دون غيرهما.

سمع في ظربان ظرابيّ، تشبيهاً بصحاريّ في قلب نونه الأخيرة ياء؛ إذ قياس جمعه ظرابين، فشبه نونه بهمزة الألف الممدودة فقلبت ياء، ثم أدغمت في الياء(٣)، وعلى كل فأي جمع جاء على هذا الوزن (فعاليّ) يمنع من الصرف، ما لم

(١) ينظر الرضي الإستراباذي، شرح الشافية ١/ ٢٦٨، ٢/ ٧٨.

(٢) ينظر ابن السكيت، حروف الممدود والمقصور ص١٢٥، والزجاج، أبو إسحاق، ما ينصرف وما لا ينصرف، ص٦٤، وابن السراج، الأصول ٢/ ٩١، والفارسي أبو علي، التكملة ص٤٥٧، وابن منظور، المواد: أثف، بخت، زرب، درّ، والأزهري، شرح التصريح ٢/ ٣١٤.

(٣) ابن جني، أبو الفتح عثمان، المنصف ١/ ١٥٧.

تكن الياء المشددة للنسبة، بل كانت أصلاً في المفرد(١) نحو: قوله تعالى: ﴿ونسْقِيَهُ مِمَّا خَلَقْنَا أَنْعَامًا وَأَنَاسِيَّ كَثِيرًا﴾ [الفرقان: ٤٩]، وقوله تعالى: ﴿وَزَرَابِيُّ مَبْثُوثَةٌ﴾ [الغاشية: ١٦].

٤- أفاعيل

- يأتي جمعاً لاسم على زنة إفعيل، نحو: إبريق أباريق.

- وعلى أفعولة مثل: أسطورة أساطير، وأمنية أماني.

- ويأتي لشواذ الجمع مما له مفرد من لفظه ولكن جمعه على خلاف قياس مفرده، نحو: حديث أحاديث، وباطل أباطيل، وعروض أعاريض، وقطيع أقاطيع.

- ويأتي جمعاً لجمع نحو: أناعيم: جمع أنعام جمع نعم، وأقاويل: جمع أقوال جمع قول(٢)، وكذلك أعراب أعاريب، وأساطير أيضاً قد يكون جمع أسطار، من مفرد سطر.

- كما يأتي جمعاً لما لا مفرد له من لفظه نحو أبابيل(٣).

ومجمل القول أن هذا الوزن لا يكون إلا للجمع الذي يمنع من الصرف، ومن شواهد ذلك قوله تعالى: ﴿بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِن مَّعِينٍ﴾ [الواقعة: ١٨]، وقوله جلّ وعزّ: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلاَّ أَمَانِيَّ﴾ [البقرة: ٧٨]، وقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ﴾ [الفيل: ٣]، وقوله: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَحَادِيثَ﴾ [المؤمنون: ٤٤].

٥- فواعيل

يأتي جمعاً لمفرد فاعال اسماً، مثل: ساباط سوابيط، وفاعولة: نحو: قارورة

(١) الزجاج، أبو إسحاق، ما ينصرف وما لا ينصرف ص٦٤.

(٢) سيبويه، الكتاب ٣/ ٦١٦، ٦١٨، والرضي الإستراباذي، شرح الشافية ٢/ ٢٠٤-٢٠٦، ٢٠٨، ٢٠٩، والهمع ٦/ ١٢٣.

(٣) الفارسي، أبو علي، العضديات ص١٥٧.

قوارير، قال سيبويه: "ولا نعلمه جاء في الصفة، كما لا يجيء واحده في الصفة"(١)، واستدرك عليه الزبيدي بأن هذا الجمع يأتي من مفرد فاعول صفةً، ولا يأتي من مفرد فاعال(٢) مثل: جاسوس جواسيس، وحاطوم: للسنة الشديدة(٣) حواطيم.

ويأتي جمعاً شاذّاً بزيادة الياء في جمع فاعَل فواعل اسماً، فيصير فواعيل، مثل: خاتَم خواتيم، ودانَق دوانيق، طابَق طوابيق، والقياس فيها ترك الياء، فالشذوذ في إشباع الكسر.

وعلى كل فإن ما جاء على هذه الزنة ممنوع من الصرف، كقوله تعالى: ﴿ **وَيُطَافُ عَلَيْهِم بِآنِيَةٍ مِن فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِير** ﴾ [الإنسان: ١٥]، والكلام في قراءة (قوارير) مثل الكلام في قراءة (سلاسل) من حيث الصرفُ وعدمه، وجعل السمين الحلبي للقراءات فيها وفي التي تليها ﴿ ...كانت قوارير. قوارير من فضة... ﴾ خمس مراتب(٤):

أ – تنوينهما معاً، والوقف عليهما بالألف، وهي قراءة نافع، وعاصم، والكسائي، وأبي بكر. وإنما نوَّنهما من نوَّنهما قصداً للتناسب؛ لأن ما قبله منوَّن منصوب، أو أنه مصروف معاودة لأصل الصرف في الأسماء على مذهب الأخفش والكسائي في أن بعض العرب يصرف ما لاينصرف، وأنه لغة الشعراء(٥).

ب – عدم تنوينهما، وعدم الوقف عليهما بالألف، وهي قراءة ابن عامر،

(١) سيبويه، الكتاب ٤/ ٢٥١.

(٢) الزبيدي، أبوبكر محمد، المرجع السابق ص٧٩.

(٣) ابن منظور، علي بن مكرم، المرجع السابق ٢/ ٩١٦(حطم)

(٤) السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ١٠/ ٦٠٨-٦٠٩.

(٥) الفارسي، أبوعلي الحسن بن عبد الغفار، الحجة للقراء السبعة... ٦/ ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠-٣٥١، القيسي، أبو محمد، مكي بن أبي طالب، المرجع السابق، ص٧١٦، وزاد في ابن الجزري، النشر٢/ ٣٩٥: خلفا، وابن كثير.

وحمزة[١]؛ لأنهما ممنوعان من الصرف لصيغة منتهى الجموع.

ج – عدم تنوينهما، والوقف عليهما بالألف، وهي قراءة هشام وحده[٢]؛ للمناسبة بين الأول وبين رؤوس الآي، والمناسبة بين الثاني والأول.

د – تنوين الأول دون الثاني، والوقف على الأول بالألف، وعلى الثاني بدونها، انفرد ابن كثير بهذه القراءة[٣]، للمناسبة بين الأول وبين رؤوس الآي، وعدم المناسبة بين الثاني والأول، قال السمين الحلبي: "والوجه في وقفه على الأول بالألف وعلى الثاني بغير ألف ظاهر، وقد روى أبو عبيد أنه كذلك في مصاحف أهل البصرة"[٤].

هـ – عدم تنوينهما معاً، والوقف على الأول بالألف، وعلى الثاني بدونها، وهي قراءة أبي عمرو، وابن ذكوان، وحفص[٥]؛ لكون الأول رأسَ آية، فكانت المناسبة بينه وبين رؤوس الآي في الوقف بالألف، والتفريق بينه وبين الثاني؛ لأنه ليس برأس آية.

٦- فياعيل

يأتي جمعاً للاسم مثل: ديماس: للحمام ديناميس، وديمومة: للفلاة الواسعة دياميم، وللصفة بيطار بياطير، وجاء في الشعر صيرف صياريف[٦]، ومنه شياطين إذا كان من شطن، كقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الإِنسِ﴾ [الأنعام: ١١٢].

(١) الفارسي، أبوعلي الحسن بن عبد الغفار، الحجة للقراء السبعة ٦/ ٣٤٨، ٣٥٠، القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب، المرجع السابق، ص٧١٦.

(٢) ابن الجزري، أبو الخير محمد، المرجع السابق٢/ ٣٩٥.

(٣) الفارسي، أبوعلي الحسن، الحجة للقراء السبعة ٦/ ٣٤٩، القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب، المرجع السابق، ص٧١٦.

(٤) السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ١٠/ ٦٠٨.

(٥) الفارسي، أبوعلي الحسن بن عبد الغفار، الحجة للقراء السبعة ٦/ ٣٤٩.

(٦) سيبويه، الكتاب ٤/ ٢٥٢، والزبيدي، أبوبكر محمد، المرجع السابق ص٨٠.

٧- فعالينُ

يأتي لكل اسم على فُعْلان بتثليث الفاء وسكون العين أو تحريكها ما لم يكن علماً مرتجلاً مثل: سلمان وعثمان وعفان، أما غير العلم المرتجل فجمعه على فعالين نحو: سُلْطان سلاطين، شَيْطان شياطين من شاط، وقربان قرابين، وضِبْعان: للذكر من الضباع ضعابين(١).

- ويأتي عليه جمع الجمع نحو: مصارين جمع مصران جمع مصير.

٨- فعاويل

يأتي هذا الوزن جمعاً لوصف مثل: قراويح: جمع قِرْوَاحٍ: للأرض التي لا حجر فيها ولم يختلط بها شيء، وجلاويخ: جمع جِلواخٍ: الواسع من الأودية، قال سيبويه: "ولا نعلمه جاء اسما"(٢) ولكن الزبيدي استدرك عليه بأن عصواداً وقَرْوَاشاً اسمان، فيجب جمعهما على عصاويد وقراويش، ويؤيد ذلك أن ابن منظور قال باسمية (قرواش) وهو الطفيليّ، وباستعمال (عصواد) بكسر العين وضمها صفةً واسماً، وهو الجلبة والاختلاط في حرب أوخصومة، كما في اللسان(٣).

٩- فعاييل

ذكر سيبويه لهذا الوزن كراييس: جمع كرياس: اسماً للمرحاض في العلالي قال: "ولا نعلمه جاء وصفاً"، ولم يستدرك عليه الزبيدي(٤) غيره.

١٠- فعاليت

ذكر سيبويه لهذا الوزن عفاريت: جمع عفريت وصفاً، واستدرك الزبيدي

(١) سيبويه، الكتاب ٤/ ٢٥٢، والزبيدي، أبو بكر محمد، المرجع السابق ص٨٠، ٩٨، والرضي الإستراباذي، شرح الشافية ٢/ ١٧٢.

(٢) سيبويه، الكتاب ٤/ ٢٥٣.

(٣) الزبيدي، أبوبكر محمد، المرجع السابق ص٨١، وابن منظور علي بن مكرم، المرجع السابق٥/ ٢٩٦٨ (عصد)، ٦/ ٣٥٨٧ (قرش).

(٤) سيبويه، الكتاب ٤/ ٢٥٣، والزبيدي، أبوبكر محمد، المرجع السابق ص٨٢.

ملاكيت: جمع ملكوت اسماً(١).

١١- تفاعيل

يأتي هذا الوزن جمعاً لاسم نحو: تمثال تماثيل، وتحفاف تحافيف، وتمساح تماسيح، وتمراد: لبيت الحمام تمارِيد، وهكذا، ومنه قوله تعالى: ﴿**ما هَذِهِ التَّمَاثِيلُ**﴾ [الأنبياء: ٥٢]، وجاء ممنوعاً من الصرف في قوله تعالى: ﴿**يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِن مَّحَارِيبَ وَتَمَاثِيلَ وَجِفَانٍ**﴾ [سبأ: ١٣]. قال سيبويه: "ولا نعلمه جاء وصفاً"، ولكن الزبيدي استدرك عليه قائلاً: "قد جاء رجل تلقامة: ورجل تقوالة، عن الكسائي، وتبذارة: يبذِّر مالهُ عن أبي زيد، وترْعابة، فلا يمتنع ذا أن يجمع على (تفاعيل)، فيكون على تراعيب وتلاقيم ونحوه"(٢)، وعليه يكون تسماح للرجل الكذاب تساميح، وتلعاب تلاعيب، وهكذا.

١١- يفاعيل

يأتي هذا الوزن اسماً نحو: يرابيع: جمع يربوع، ويعاقيب: جمع يعقوب لذكر الحجل، ويعاسيب: جمع يعسوب لذكر النحل، ويأتي صفة نحو: يحاميم: جمع يحموم بمعنى أسود يحاميم، ويخاضير: جمع يخضور أو يخضير لأخضر من بحر أو عشب أو أرض كثيرة الخضرة يخاضير: كما في قول العجاج:

عيدان شَطَّىْ دجْلَةَ اليخضور(٣)

ومنه في ينبوع قوله تعالى: ﴿**فَسَلَكَهُ يَنَابِيعَ فِي الأَرْضِ**﴾ [الزمر: ٢١] فلم ينصرف كما ترى.

---

(١) ينظر سيبويه، الكتاب ٤ / ٢٥٣، والزبيدي، أبو بكر، المرجع السابق ص ٨٢.

(٢) سيبويه، الكتاب ٤ / ٢٥٢، والزبيدي، أبو بكر، المرجع السابق ٨٠-٨١، والأندلسي، أبو حيان، تذكرة النحاة ص٦٢٦.

(٣) ديوان العجاج، رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي وشرحه، تحقيق الدكتور عزة حسن، نشر دار الشرق العربي بيروت، ط١٩٩٥م، ص٢٣٤، وسيبويه، الكتاب ٤ / ٢٥٣.

جواز حذف الياء من مفاعيل وزيادتها في مفاعل ونحوهما

أ- جواز حذف الياء من زنة مفاعيل

عادة ما تقع الياء التي تقع قبل الحرف الأخير من زنة (مفاعيل) وما وافقه منقلبة من حرف زائد أو شبيه بزائد في أصل المفرد، نحو: مصباح مصابيح، وقرطاس قراطيس، وقارورة قوارير، ولعل ذلك الذي جعل النحويون يجيزون حذف هذه الياء عند الحاجة، إلا أن سيبويه وأبا علي الفارسي يقيِّدان جواز حذفها بالضرورة؛ لأنها ياء يجب إثباتها في التصغير والتكسير، واستشهدا على جواز الحذف للضرورة بقول الشاعر:

قد بَكَرَتْ ساداتُها الروائسا والبكرات الفُسَّجَ العطامسَا(١)

والعطامس في آخر البيت: جمع عيطموس، وهو البعير الخيارُ الفارهُ، فجمعه عطاميس.

وأجاز الكوفيون حذف هذه الياء مطلقاً من "فعاليل" مماثل "مفاعيل"، فتقول في جمع عصفور: عصافر، وفي جمع مصباح مصابح، وجعلوا من ذلك قوله تعالى: ﴿ **وَعِندَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ** ﴾ [الأنعام: ٥٩] على أن ﴿ مفاتِح ﴾ جمع "مفتاح"، حذفت منه الياء في الجمع، ومنع البصريون حذف هذه الياء في غير ضرورة الشعر(٢)، وخرَّجوا الآية على أوجه:

١- أن ﴿ مفاتِح ﴾ جمع مِفْتَح بكسر الميم وفتح التاء: اسم الآلة لما يفتح به، وهو من أوزان اسم الآلة الثلاثة المطّردة، كمبرد مبارد، ومرسم مراسم، وقال النحّاس: إنه

---

(١) سيبويه، الكتاب ٣ / ٤٤٤، والفارسي، العضديات ص٥٦، والبيت منسوب إلى غيلان في الكتاب ٣ / ٤٤٥، وليس في ديوان غيلان بن عقبة (ذي الرمة) وغير منسوب في الفارسي، العضديات ٥٦، وابن جني، الخصائص ٢ / ٦٢.

(٢) ينظر أبوحيان النحوي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق الدكتور مصطفى أحمد النماس، نشر مطبعة النسر الذهبي، ط١، ١٤٠٤هـ=١٩٨٤م، ١ / ٢١٤.

"اللغة الفصيحة، ويقال: مفتاح، والجمع مفاتيح"(١). وفسّر السمين الحلبي ما نقله من قول أبي البقاء العكبري "وقد قيل: مَفتح " بأنه يريد أنّها لغة قليلة في المفتاح، والكثير فيها المدّ(٢).

٢- أنه جمع مَفْتَح بفتح الميم والتاء وهو اسم المكان، ويؤيد ذلك تفسير ابن عباس-رضي الله عنه- أنها خزائن المطر(٣)، كما يؤيده قول السدي(٤) وغيره: إن (مفاتح الغيب): خزائن الغيب، وعن الزهراوي أن (مفتح) أفصح، بل يرى ابن عطية الأندلسي أن (مفاتح) في الآية جمع مفتح، وأنه لو كان جمع مفتاح لقال: مفاتيح(٥).

٣- جوَّز الواحدي أن يكون (مفاتح) جمع مَفْتَح بفتح الميم والتاء، على أنّه مصدر ميمي بمعنى الفتح، كأن المعنى "وعنده فتوح الغيب" أي: يفتح الغيب على من يشاء من عباده، وذلك بناءً على ما نقله من أبي إسحاق الزجاج، حيث قال: "معنى مفاتح الغيب، أي: عنده الوصلة إلى علم الغيب، وكل ما لم يعلم إذا استعلم يقال فيه: افتح عليّ"(٦).

(١) النحاس: أبو جعفر، أحمد بن محمد، المرجع السابق ٢ / ١٧ .

(٢) السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، المرجع السابق، ٤ / ٦٦٠.

(٣) كما نقله السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، المرجع السابق، ٤ / ٦٥٩.

(٤) السدي، أبو محمد إسماعيل بن عبد الرحمن، تفسير السدي الكبير، جمع وتوثيق ودراسة الدكتور محمد عطا يوسف، نشر دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، ط١، ١٤١٤هـ= ١٩٩٣م، ص٢٤٢.

(٥) نقله ابن عطية الأندلسي، أبو محمد عبد الحق بن غالب، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، نشر دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، ط١، ١٤١٣هـ= ١٩٩٣م، ٢ / ٢٩٩، وعليه قول الزمخشري في الكشاف ٢ / ٣١.

(٦) ينظر أبو إسحاق الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق دكتور عبد الجليل عبده شلبي، نشر عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ= ١٩٨٨م، ٢ / ٢٥٧، والواحدي، التفسير البسيط، ٨ / ١٩٠، ونقله عنهما السمين الحلبي، المرجع السابق، ٤ / ٦٦٠.

٤- أنه جمع مفتاح بكسر الميم، وبالألف اسم الآلة، وكان جمعه مفاتيح إلا أنه حذفت الياء على ضعف، كما نقل في جمع مصباح مصابح، وفي جمع محراب محارب، وفي جمع ـ قرقور للسفينة ـ قراقر، ويؤيد هذا قراءة ابن السميفع ﴿ مفاتيح الغيب ﴾ بالياء[١] أن (مفاتح) في الآية جمع مفتاح، وإنما حذفت مدته على مذهب الكوفيين[٢].

ب- جواز زيادة الياء على وزن مفاعل

وتزاد الياء قبل آخر مفاعل عوضاً عن المحذوف في مفرد، أو كعوض عنه، سواء كان المحذوف أصلاً أم زائداً نحو: سفرجل سفاريج، وفرزدق فرازيد أو فرازيق، ومنصرف مصاريف، ولذلك جوَّزوا زيادة الياء في جمع المؤنث الموزون بـ(مُفْعِل) مما لا تظهر فيه علامة التأنيث، نحو: مُرْضِع، ومطفل ونحوهما فتقول: مراضع أو مراضيع، ومطافل أو مطافيل... ليكون كالعوض عن الهاء المقدَّرة[٣].

وأطلق الكوفيون القول بجواز زيادة ياء قبل الآخر في صيغة فعالل وشبهه من مماثل (مفاعل)، سواء حذف شيء من المفرد لتكون هذه الياء عوضاً عن ذلك المحذوف أم لا، فتقول في جعفر: جعافر أو جعافير، وفي برثن: براثن أو براثين، وفي فرزدق: فرازق أو فرازيقن، وجعلوا من ذلك قوله تعالى: ﴿ **وَلَوْ أَلْقَى مَعَاذِيرَهُ** ﴾ [القيامة: ١٥] على أن (معاذير) في الآية جمع معذرة، وكان ينبغي أن يكون (معاذر) دون الياء، كما تقول: منطقة مناطق، فتكون الياء في (معاذير) زائدة،

---

(١) تنظر القراءة في أبي حيان، محمد بن يوسف، التفسير الكبير المسمى البحر المحيط ، وبهامشه النهر الماد من البحر، وكتاب الدرّ اللقيط من البحر المحيط، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، ط٢، ١٤١١هـ=١٩٩٠م، ٤/ ٥٣٤، والشوكاني، محمد بن علي، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، نشر دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ط ١٤٠٣هـ، ٢/ ١٢٣.

(٢) الأشموني مع حاشية الصبان عليه ٤/ ١٥١.

(٣) الرضي الإستراباذي، محمد بن الحسن، شرح شافية ابن الحاجب ٢/ ١٨٢.

كما زادوا الياء في جمع ما لا مدة في مفرده، كقولهم في صيرف: صياريف في قول الفرزدق:

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة نفي الدراهيم تنقاد الصياريف(١)

وهذا من ضرورات الشعر عند سيبويه والبصريين، حيث استشهد بهذا البيت في الكتاب؛ فمنع ذلك البصريون دون أن يكون في المفرد محذوف جاءت الياء عوضاً عنه إلا في ضرورة الشعر(٢)، وخرَّج بعض النحويين المعربين للقرآن الكريم لفظ(معاذيره) في الآية على الأوجه الآتية:

١- أن (معاذير) جمع معذرة على غير قياس، كما قالوا في جمع لقْحة: ملاقيح، وفي ذكر مذاكير، إما أنه جمع لملفوظ به وهو لقحة وذكر، أو أنه جمع لغير ملفوظ به، بل لمقدّرٍ، أي: ملقحة ومذكار.

٢- ذهب الزمخشري في الكشاف إلى أن (معاذير) اسم جمع لمعذرة، ونحوه مناكير في المنكر(٣)، وردّه أبوحيان بأن (مفاعيل) ليس "من أبنية أسماء الجموع، وإنما هو من أبنية جموع التكسير، فهو كمذاكير وملاميح، والمفرد منهما لمحة وذكر، ولم يذهب أحد إلى أنهما من أسماء الجموع، بل قيل: هما جمع للمحة وذكر على غير قياس، أو هما جمع لمفرد لم ينطق به وهو مذكار وملحمة"(٤).

٣- أن (معاذير) في الآية جمع معذار بمعنى الستر بلغة اليمن، فليست الياء

(١) بيت من البسيط للفرزدق في سيبويه الكتاب ١/ ٢٨، وابن جني، أبي الفتح في سر الصناعة ١/ ٢٥. ويري ابن جني هنا أن دراهيم في البيت جمع (درهام) لغة في (درهم)، فلا حجة في زيادة يائه في البيت، وقد استشهد على ذلك.

(٢) الأشموني وحاشية الصبان عليه ٤/ ١٥١-١٥٢.

(٣) الزمخشري، محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ضبط مصطفى حسن، نشر دار الريان للتراث بالقاهرة، ودار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط٣، ١٤٠٧هـ، ٤/ ٦٦١.

(٤) أبو حيان، محمد بن يوسف، البحر المحيط، ٨/ ٣٨٦-٣٨٧.

فيه حينئذ زائدة، بل هي منقلبة عن الألف في المفرد فالمعنى: فلو أرخى ستوره(١).

وعلى كل فالتمسُّك بمذهب البصريين في عدم زيادة الياء فيما لا مدة في مفرده، وعدم حذف الياء في جمع ما كان المد في مفرده أولى وأحوط، وأكثر مناسبة لطبيعة اللغة وظواهر ألفاظ العربية، وأبعد مما قد يوقع في اللبس أحيانا.

جموع تكسير أُخر تُمنَع من الصرف لعلل أخرى غير صيغة الجمع الأقصى:

توجد أوزان أخرى لجمع التكسير، أو اسم الجمع تُمْنَع من الصرف لعلل غير صيغة منتهى الجموع، كالتأنيث بإحدى ألفي التأنيث، وفيما يأتي أهم تلك الأوزان:

١ - فُعَلاء:

بضم ففتح يأتي جمعاً لوزنين (فعيل وفاعِل):

فيطرّد في (فعيل) بمعنى "فَاعِل" أو "مُفَاعِل" وصفاً لمذكر عاقل، غير مضاعف ولا معتلّ اللام دالاً على سجية، مدح، أو ذمٍّ نحو: كريم كرماء، وبخيل بخلاء، وجليس جلساء، وحكيم حكماء، فشذّ فعيل بمعنى "مفعول" كسجين سجناء، وأسير أسراء، وقتيل قُتَلاء، ولا يجمع نحو لبيب وشديد هذا الجمع؛ لكونهما مضعفين، ولا مثل غنيّ وولي؛ لاعتلال لاميهما.

ويكثر في (فاعِل) دالاً على غريزة ونحوها من المعاني، كعالم علماء، وصالح صلحاء، وعاقل عقلاء، وشاعر شعراء.

وقد جاء هذا الجمع من "فعيل" كثيراً في القرآن الكريم، من ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّا بُرَآءُ مِنكُمْ﴾ [الممتحنة: ٤]، وقوله: ﴿حُنَفَاءَ لِلَّهِ غَيْرَ مُشْرِكِينَ بِهِ﴾ [الحج:

(١) نقله ابن عطية الأندلسي عن السدي والضحاك في المحرر الوجيز ٥ / ٤٠٤، وأبو حيان عنهم في البحر المحيط ٨ / ٣٨٦-٣٨٧، والسمين الحلبي، أحمد بن يوسف في المرجع السابق ١٠ / ٥٧٢.

٣١]، وقوله: ﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ﴾ [الرعد: ١٦]، وقوله: ﴿هَل لَّكُم مِن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُم مِن شُرَكَاءَ﴾ [الروم: ٢٨]، وقوله: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَاءَ﴾ [الأعراف: ٥٣]، وقوله: ﴿ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾ [النور: ٤]، وقوله: ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَاءَ﴾ [البقرة: ١٣٣]، وقوله: ﴿وَلَهُ ذُرِّيَّةٌ ضُعَفَاءُ﴾ [البقرة: ٢٦٦]، وقوله: ﴿وَقَيَّضْنَا لَهُمْ قُرَنَاءَ﴾ [فصلت: ٢٥]، فجميع ما ورد في هذه الآيات وغيرها على وزن (فعيل) في مفرده، ولم يأت مما هو على زنة (فاعل) في مفرده إلا أقلّ، كقوله تعالى: ﴿أَن يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [الشعراء: ١٩٧]، وقوله: ﴿وَالشُّعَرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٤].

وما جاء من غير هذين الوزنين فشاذ يحفظ نحو: جبان جبناء، وَودود وديداء، وسَمْح سُمَحَاءُ، أما خلفاء فجمع خليف وقد جاء في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَاءَ الْأَرْضِ﴾ [النمل: ٦٢]، وجاء ممنوعاً من الصرف في قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ﴾ [الأعراف: ٦٩]، ومثله في [الأعراف: ٧٤] أيضاً، واستشهد أبوحاتم وغيره ممَّن ذهبوا إلى أن خليفة وخليف لغتان بمعنى واحد ومنهم أبو على الفارسي(١) بقول أوس بن حجر:

إنّ من القوم موجوداً خليفتُه ... وما خليف أبي وهبٍ بموجود(٢)

وعلى هذا فخلفاء جمع خليف، أما خليفة فجمعه خلائف، وقد جاء هذا في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ﴾ [يونس: ١٤].

ولم يحفظ سيبويه خليفاً، بل جعل خلفاء تكسير خليفة؛ لأنه لا يكون إلا

(١) الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، التكملة ص٤٦٨.

(٢) لأوس بن حجر، قاله في رثاء عمرو بن مسعود الأسدي، المكنّى بأبي وهب، ورواية التكملة: (ابن ليلى) ولايستقيم بها البيت، وقد نسب له البيت في الفارسي، التكملة ص٤٦٨، وابن منظور في المرجع السابق ٢/ ١٢٣ (خلف)، وابن برّي في المرجع السابق ص٥٧٢، والبغدادي في شرح شواهد الشافية ٤/ ١٣٩ وغير منسوب في الرضي الإستراباذي، شرح الشافية ٢/ ١٥٠.

لمذكر، فحمله عليه(١).

هذا وقد حملوا بعض كلمات شذَّت عن "فعيل أو فاعل" على هذا الجمع من وجوه: فحملوا سمحاء من سَمْح على "فَعْل" الصفة المشبهة، فكأنه سميح سمحاء، وجبناء من جبان؛ لمشابهته لفعيل" في الوصفية والزنة والزيادة، وامتناعه من التاء على الأشهر(٢).

٢- فَعْلاء :

بفتح فسكون، أورد ابن السكيت في كتابه (حروف الممدود والمقصور) ما يفيد أن وزن "فَعْلاء" يأتي اسم جمع، قال: "يقال: وقعنا في طرْفاء منكرة. واحدتها طَرَفَة، وقَصْباء، واحدتها قَصَبَة..."(٣) فذكر ألفاظاً على هذا الوزن أسماء جمعٍ، إلا أنّ أكثر ما أورد فيه مفردات.

ثمّ إن أسماء الجمع على هذه الزنة تمنع من الصرف، ويؤيد ذلك ما ذهب إليه الخليل وجمهور البصريين(٤) ومن وافقهم كابن عصفور وغيره في أن "أشياء" فَعْلاء مقلوبة، وكان أصلها شيئاء على زنة لفْعَاءَ حيث قلبت الهمزة التي هي لام الكلمة من المفرد (شيء) مكان الفاء في الجمع كما ترى، وذلك لقراءة لفظ (أشياء) من قوله تعالى: ﴿**لا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ**﴾ [المائدة: ١٠١] ممنوعا من الصرف، ولا تكون لهذا المنع من الصرف علة إلا من طريق هذا القلب المكاني، أو ما يشبهه، فأشياء: اسم جمع من لفظ "شيء"، مفرد لفظاً، وجمع

(١) سيبويه، الكتاب ٣/ ٦٣٦.

(٢) ينظر في المسألة سيبويه، الكتاب ٣/ ٦٣٢، ٦٣٤، ٦٣٨، ٦٣٩، وأبو علي الفارسي، التكملة ص٤٦٦، ٤٦٨، ٤٧٣، والرضي الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب ٢/ ١١٦، ١١٨، ١٣٥، ١٣٧، ١٤٠، ١٤٨، ١٥٠، ١٥٧-١٥٨، وابن عصفور، الممتع ٢/ ٥١٥.

(٣) ابن السكيت، يعقوب بن إسحاق، حروف الممدود والمقصور ص٨٠.

(٤) السمين الحلبي، المرجع السابق ٤/ ٤٣٤.

معنى، كما أفاد ابن السكيت في قصباء وطرفاء، وأصله (شيئاء) بهمزتين بينهما ألف أولاهما لام الكلمة والثانية الهمزة الممدودة للتأنيث، استثقلوا اجتماعهما لكثرة ورود هذه الكلمة في كلامهم، فأجروا فيها القلب المكاني بأن قدموا لامها مكان الفاء فقالوا: (شيئاء) على زنة (لفعاء)، فكان منعها من الصرف لعلة ألف التأنيث الممدودة، هذا هو مذهب الخليل الذي عليه الجمهور في هذا اللفظ "أشياء" ومنعه من الصرف. وهناك مذاهب أربعة أخرى مرجوحة تنظر في مظانها(١)، وسواء جعلنا أشياء اسم جمع على مذهب الجمهور أم جعلناه جمعاً على مذاهب أخرى، فإنه يلحق بأوزان الجموع الممنوعة من الصرف لألف التأنيث الممدودة.

٣ - أفعلاء :

بكسر العين، ينوب هذا الوزن عن "فعلاء" السابق، في المضعف والمعتل اللام اللذَيْن لا يأتيان عليه إلا نادراً نحو: لبيب ألبَّاء، وشديد أشدَّاء، وعزيز أعزَّاء، ونحو: وليّ أولياء، وغنيّ أغنياء، ووصيّ أوصياء، وما جاء من غيرها على أفعلاء، فهو شاذ يحفظ ولا يقاس عليه نحو: صديق أصدقاء، ونصيب أنصباء، وقد راعى القرآن الكريم في اختياره الأفصح دائماً ما ناسب الوزنين، فجعل لكلٍّ من الوزنين في الجمع ما يستحقه في قوله تعالى: ﴿**مُحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ**﴾ [الفتح: ٢٩] فعدل عن الإتيان بالمضعف (شديد) على فعلاء لما فيه من الثقل لو قالوا شُدَدَاء فقال: "أشداء" على أفعلاء، وجاء (رحماء)

(١) تنظر المسألة في ابن جني، أبي الفتح، المنصف ٢ / ٩٤-١٠٢، وابن الأنباري، أبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن أبي سعيد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف لمحمد محيي الدين عبد الحميد، نشر دار إحياء التراث العربي دون التاريخ ٢ / ٨١٢-٨٢٠، وابن عصفور، أبي الحسن، علي بن مؤمن، الممتع في التصريف، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوه، نشر دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ، ٢ / ٥١٣-٥١٨، والرضي الإستراباذي، شرح الشافية ١ / ٢١، ٢٨-٣٢، والسمين الحلبي، أحمد بن يوسف، المرجع السابق ٤ / ٤٣٤-٤٤٠.

على فعلاء قياساً، وفي هذا يقول ابن مالك عن الوزنين:

ولكـريـم وبخيـــل فُعَـــلا كـذا لـما ضاهاهما قد جُعلا

وناب عنه "أَفْعِلاءُ" في المعلْ لاماً ومُضْعَفٍ وغيرُ ذاك قلْ[1]

ومما جاء قليلاً على أفعلاء: بيّن أبيناء، وهيّن أهوناء[2] وفي القرآن الكريم مما جاء على فعيل مضعفاً قوله تعالى: ﴿أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ﴾ [الفتح: ٢٩] كما سبق، وقوله: ﴿نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبَّاؤُهُ﴾ [المائدة: ١٨] ومن فعيل ناقصاً قوله تعالى: ﴿لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ﴾ [آل عمران: ١٨١]، وقوله: ﴿يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ﴾ [البقرة: ٢٧٣]، وقوله: ﴿إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنْبِيَاءَ﴾ [المائدة: ٢٠].

٤ - فَعْلَى:

بفتح فسكون، يكون على هذا الوزن جمع لما دلَّ على آفة من ألم، أو هلاك، أو عيب أو نقص، وجاء على أحد الأوزان السبعة الآتية وهي: فعيل بمعنى مفعول، كقتيل قتلى، وصريع صرعى، وأسير أسرى، وفعيل بمعنى فاعل نحو: مريض مرضى، وفاعل كهالك هلكى، وساقط سَقْطَى، وأفعل كأحمق حمقى، وأنوكُ نوْكى وفَيْعِل نحو: ميّت موتى، وفَعْلان نحو: شبعان شبعى، وجوعان جوعى وفعِل نحو: زَمِن زَمْنَى، ووَجِعٍ وَجْعَى، وجَرِب جَرْبَى، فكل ما دل على معنى مصيبة للإنسان مما جاء على وزن مما ذكر جُمِعَ هذا الجمع، فإن لم يدلَّ الوزن على المعنى المذكور لم يجمع عليه[3].

(١) ينظر أواخر الأبيات في باب جمع التكسير من الألفية.

(٢) ينظر في هذا الجمع: سيبويه، الكتاب ٣/ ٦٣٤، ٦٤٣، وأبو علي الفارسي التكملة ص٤٦٦، ٤٧٢، واليمني، علي بن سليمان الحيدرة، المرجع السابق ٢/ ٣٨، وابن عصفور، أبو الحسن، المقرب ٢/ ١٢٠، ١٢١، والرضي الإستراباذي، شرح الشافية ٢/ ١٣٧، ١٧٦.

(٣) ينظر في هذا الجمع: سيبويه الكتاب ٣/ ٦٤٧-٦٥٠، واليمني، علي بن سليمان، المرجع السابق ٢/ ٣٨، والرضي الإستراباذي، شرح الشافية ٢/ ١٤١، ١٤٢، ١٤٤.

ثم إنَّ هذا الجمع يُمْنَع من الصرف، لتأنيثه بالألف المقصورة، ولا لصيغة الجمع؛ لأن هذه الصيغة ليست مما يمنع الصرفَ، وقد وردت شواهد منها في القرآن الكريم في آيات كريمة، منها قوله تعالى: ﴿ **مَا كَانَ لِنَبِي أَن يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُثْخِنَ فِي الأَرْضِ** ﴾ [الأنفال: ٦٧]، وقوله: ﴿ **فَتَرَى الْقَوْمَ فِيهَا صَرْعَى** ﴾ [الحاقة: ٧]، والجمع في الآيتين من فعيل بمعنى مفعول، أما فعيل بمعنى فاعل فقوله تعالى: ﴿ **وَإِن كُنتُم مَّرْضَى** ﴾ [النساء: ٤٣]، وإذا أضيف هذا الجمع أو دخلت عليه "أل" المُعرِّفة انصرف، وحركاته في حالتي الانصراف وعدم الانصراف مقدَّرة على الألف منع من ظهورها التعذُّر، كما في قوله تعالى: ﴿ **إِنَّ ذَلِكَ لَمُحْيِي الْمَوْتَى** ﴾ [الروم: ٥٠]، وقوله: ﴿ **فَإِنَّكَ لا تُسْمِعُ الْمَوْتَى** ﴾ [الروم: ٥٢].

٥ - مفعولاء:

يأتي جمعاً لما زيد فيها أربعة أحرف من الأسماء والصفات، فمن الأسماء: معيوراء: جمع عيرٍ، ومأتوناء: جمع أتانٍ، ومعبوداء: للعبيد، ومتيوساء: جمع تيسٍ، ومبغولاء: جمع بغال، ومن الصفات: معلوجاء: اسم جمع للعلج يجرى مجرى الصفة، ومكبوراء: للكبار، ومصغوراء: للصغار، ونقل ابن السكيت أن ما جاء على هذا الوزن بالألف الممدودة يأتي كذلك بالألف المقصورة، فقالوا: مشيوخى، ومعلوجى، ومعيوراء[١] ... الخ. فما جاء على هذا الوزن من الجمع يمنع من الصرف؛ لعلة الألف الممدودة ، أو الألف المقصورة اللتين تقوم كل واحدة منهما مقام علتين، تقول: هؤلاء مشيوخاءُ مجاهدون، اشتريت متيوساءَ سمينةً، وملكت عشرة مبغولاءَ.

(١) ينظر ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب، حروف الممدود والمقصور، ص٧٩، وابن عصفور، الممتع ١ / ١٤٤، والرضي الإستراباذي، شرح الشافية ٢ / ٢٠٤.

٦ - فُعَلُ:

أ - أُخَر:

من الجموع الممنوعة من الصرف لفظ (أُخَر)، المقابل لـ(آخرين) وهو جمع أخرى التي هي مؤنث آخر، وهو أفعل التفضيل، لا جمع (أخرى) بمعنى (آخرة)، كما في قوله تعالى: ﴿قَالَتْ أُخْرَاهُمْ لأُولاهُمْ﴾ [الأعراف: ٣٨] فإنها تجمع على (أُخَر) مصروفاً؛ لأنه غير معدول، كما نقله ابن مالك عن الفراء[١]، خلافا للأخفش الذي يرى أنه ليس من بابه[٢] وهو ممنوع من الصرف لعلة العدل والوصفية، بدليل مطابقته لموصوفه في الجمع، ولولا ذلك لوجب إفراده معه في النكرة في جميع الحالات على شرط اسم التفضيل[٣]، وقد ذهب قوم إلى أن منعه من الصرف لعلة عدله من اللام، أي: أن أصله (الأُخَر) فعدل بحذفها[٤]، بخلاف أبي علي الفارسي الذي رأى أن ادّعاء عدله عن المعرف باللام يوجب تعريفه، وقد استُعمل ممنوعا من الصرف ـ وهو نكرة ـ في قوله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤، ١٨٥]، وبخلاف ابن جني الذي ذهب إلى أنه معدول من (آخر من) بتقدير (من) الجارة للمفضل عليه[٥] وقد ردّ الرضي الإستراباذي على هذين المذهبين، وعلى من ادّعى كون (أخر) وتصاريفه معدولة عن أحد لوازم أفعل التفضيل على التعيين، وهو ما بسطه في شرحه للكافية[٦] واختار ابن مالك وأبوحيان أنه معدول لفظا فقط[٧]، والأحوط عندي أنه معدول لفظا

(١) ابن مالك، جمال الدين، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٤٨.

(٢) حكاه أبو حيان في الارتشاف ١/ ٤٣٧.

(٣) ينظر الرضى الإستراباذي، شرح الكافية ١/ ٤٢.

(٤) ينظر الرضى الإستراباذي، المرجع السابق، الصفحة نفسها، وابن مالك، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٤٩.

(٥) ينظر الرضى الإستراباذي، المرجع السابق، والصفحة نفسها.

(٦) شرح الكافية ١/ ٤٢-٤٣.

(٧) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٥٠، والارتشاف ١/ ٤٣٧.

ومعنى[1]؛ لخروجه عن معنى التفضيل، ولزوال التعريف عنه من حيث استعماله نكرة ممنوعة من الصرف. وعلى هذا فهو جمع ممنوع من الصرف للعدل والوصفية، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤، ١٨٥] وقوله جلّ شأنه: ﴿مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ [آل عمران: ٧]، وقوله عزّ من قائل: ﴿وَسَبْعَ سُنْبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ﴾ [يوسف: ٤٣، ٤٦].

ب - جُمَعُ:

من الجموع الممنوعة من الصرف لفظ التوكيد (جمع) وتوابعه: كُتَع، وبصع، وبتع، فإنها لا تنصرف للعدل والتعريف بالإضافة المنوية؛ فقد عدل عن (فعلاوات)؛ لأنه جمع (فعلاء) مؤنث أفعل: أجمع جمعاء؛ إذ يجمع (أجمع) على أجمعين، فيكون مؤنثه جمعاء جمعاوات؛ فعدل عنه بـ(جمع)، خلافاً للأخفش والسيرافي، فقد نقل عنهما ابن مالك أنهما قالا: إن (جُمَع) بضم ففتح، معدول عن (جُمْع) بضم فسكون كحمراء (حُمْر)، وقد نقل الرضي عدل (جُمَع) بضم ففتح عن(جُمْع) بضم فسكون عن الأكثرين[2]، وردّ ابن مالك بُطْلان ذلك بأنّ (أفعل) المجموع بالواو والنون لا يجمع مؤنثه على (فُعْل) بسكون العين، كما نقل الرضي عن أبي علي الفارسي ـ بعد تضعيفه كون (جمع) بضم ففتح معدولا عن (جُمْع) بضم فسكون ـ قوله: "والحقّ أن جمعاء اسم لا صفة، وقياس جمع فعلاء اسماً (فعالى) في التكسير، وفعلاوات في التصحيح، كصحارى وصحراوات فـ(جُمَع) عن أحدهما". ثم قال الرضي: "ويردُّ عليه أن جمعاء لو كان اسما لكان أجمع أيضا كذلك، فجمعه إذن على أجمعون شاذ؛ إذ لا يجمع بالواو والنون إلا العلم والوصف، كما يجيء في باب الجمع"[3]، وردّ ابن مالك بأنه غير معدول عن (فعالى)؛ لأن (فعلاء) لا يجمع على (فعالى) إلا إذا لم يكن له مذكر

(١) ينظر الرضى الإستراباذي، شرح الكافية ١/ ٤٢.

(٢) الرضي الإستراباذي، شرح الكافية ١/ ٤٣.

(٣) الرضي الإستراباذي، المرجع نفسه الصفحة نفسها.

على (أفعل) وكان اسما محضا كـ(صحراء) و(جمعاء) بخلاف ذلك، فلا له في (فعالى) ولا (فُعْل)، وإنما أصله (جمعاوات)، كما قيل في مذكّره (أجمعون)[١].

أما تعريف (جُمَع) فبنيّة إضافته إلى ضمير (هنّ)، فإن قولهم: (جاءت الطالبات جُمَع) أصله جاءت الطالبات جميعُهن؛ فبعد حذف الضمير للعلم به والاستغناء عنه بنية الإضافة صار (جُمَع) بذلك معرفة، وليس بعلم؛ لكون العلم مخصوصاً ببعض الأشخاص أو بعض الأجناس، و(جُمَع) بخلاف ذلك[٢] وهو مذهب الخليل، كما نقله الرضي[٣] وذهب آخرون إلى أن تعريفه وضعي؛ إذ وضع تأكيدا للمعارف، ولا يؤكد به إلا المعرفة، بخلاف الكوفيين الذين يجيزون تأكيد النكرة المحدودة به، فيكون ذلك شبه العلمية، وقد ردّ الرضي هذا المذهب بأن ما كان فيه شبه العلمية ينصرف مثل: صباحاً ومساءً وغدوةً ونحوها إذا كانت معيَّنات، وبأن شبه العلمية لم يثبت جمعه بالواو والنون، بل المجموع هذا الجمع إما العلم وإما الوصف[٤]، وعلى كلٍّ فإن (جُمَع) وتوابعه: كُتَع وبُصَع وبُتَع، تُمْنَع من الصرف للعدل مع التعريف الإضافي على مذهب الخليل، كما سبق، أو مع شبه العلمية الوضعية، أو مع شبه الوصفية[٥] إذا عددنا أن فيه الوصف الأصلي وإنما غلبت عليه الاسمية في باب التأكيد، كما يرى ابن الحاجب[٦]. تقول: خرجت الطالبات جمعُ ، وقرأت صفحات الكتاب جمعَ ، وسلّمت على البنات جُمعَ كُتعَ بُتعَ بُصعَ، وهكذا.

---

(١) ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٤٧٦ .

(٢) ابن مالك، جمال الدين، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٤٧٤-١٤٧٥ .

(٣) الرضى الإستراباذي، شرح الكافية ١ / ٤٣ .

(٤) الرضي الإستراباذي، شرح الكافية ١ / ٤٣-٤٤ .

(٥) أبو حيان الأندلسي، الارتشاف ١ / ٤٢٧ .

(٦) ينظر الرضي الإستراباذي، شرح الكافية ١ / ٤٤ .

جواز صرف الجمع الممنوع من الصرف للضرورة أو لغيرها

لما كان الأصلُ في الأسماء الصرفَ فإن النحويين توسّعوا في جواز صرف الجمع الممنوع من الصرف عند الحاجة؛ وذلك على وجهين:

أ- أجاز النحويُّون(١) صرف كل اسم غير منصرف للشاعر إذا اضطرّ إلى ذلك؛ لأن الصرف هو الأصل في الأسماء، ومنع الصرف عدول عنه، فصرف غير المنصرف رجوع إلى الأصل، ولذلك عُدَّ من الضرورات الشعرية الجائزة، وقد كثر صرف ما لاينصرف، ومنه الجمع الممنوع من الصرف في أشعارهم، كقول أبي كبير الهذلي:

ممن حملْنَ به وهُنَّ عواقد حُبُكَ النطاق فشبّ غير مهبَّل(٢)

فصرف "عواقدٌ" وهي على صيغة منتهى الجموع ولا تنصرف.

وقول امرئ القيس:

تبصَّرْ خليلي هل ترى من ظعائِن سوالك نُقْباً بين حزمي شعبعب(٣)

فصرف "ظعائنٍ" وهي لا تنصرف كذلك؛ لأنه ردّها إلى الأصل، وقول محرز بن مكعبر الضبي:

كأن دنانيراً على قسماتهم وإن كان قد شفّ الوجوه لقاءُ(٤)

فصرف "دنانيراً" وهي لا تنصرف، وكذلك قول العجاج:

---

(١) ينظر المبرد، المقتضب ١/ ١٤٢-١٤٣، ٣/ ٣٥٤.

(٢) بيت من الكامل لأبي كبير الهذلي، منسوب إليه في سيبويه، الكتاب ١/ ١٠٩، وأبي البركات الأنباري في الإنصاف ٢/ ٤٨٩، وابن عصفور، أبي الحسن، شرح جمل الزجاجي، الشرح الكبير، تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح، نشر المكتبة الفيصلية جدة، ٢/ ٥٥١.

(٣) بيت من الطويل لامرئ القيس في شرح ديوان امرئ القيس مع أخبار المراقسة وأشعارهم... السابق ص ٦٣.

(٤) بيت من الطويل منسوب إلى محرز في المرزوقي، أحمد بن محمد بن الحسن، شرح ديوان الحماسة، نشر أحمد أمين وعبد السلام هارون بدار الجيل، بيروت، ط ١٩٩١م، ٢/ ١٤٥٧، واليمني، علي بن سليمان الحيدرة، المرجع السابق ٢/ ٤٩، وابن منظور الإفريقي، لسان العرب، مادة (قسم).

والقاطناتِ البيت غيرِ الرُّيَّمِ قواطناً مكة من وُرْقِ الحمي(١)

فصرف "قواطناً" وهي صيغة منتهى الجموع التي لا تنصرف ، وهكذا تصادفنا أمثلة كثيرة من صرف هذا الجمع لضرورة الشعر في أشعار من يُحتجُّ بأشعارهم من فحول الشعراء العرب.

ب- يرى بعض النحويين ومنهم: أبو العباس ثعلب(٢) جواز صرف الجمع الممنوع من الصرف من غير ضرورة؛ لكون منعه من الصرف بعلة واحدة، وأن الأصل في الأسماء الصرف، قال الحيدرة اليمني علي بن سليمان: "وقد اتسعت العرب في الجموع من غير ضرورة؛ لأن فيها علة واحدة، وهي الجمع، وقوَّوْها بنهاية الجمع وليس بعلة فقالوا: مساجدُ ومساجدٌ، ودنانيرُ ودنانيرٌ"(٣)، وتعميم الحيدرة اليمني في هذا النقل عن العرب يخالف النقل الذي يكاد يكون متواترا عند علماء النحو عن الأخفش والكسائي(٤) من أن صرف ما لا ينصرف لغة بعض العرب، وليس لغة جميع العرب كما يُشعر نقل الحيدرة اليمني هنا. وعلى فرض صحّة نقل الحيدرة اليمني فإن الظاهر أن صرف الجمع الأقصى في بعض القراءات القرآنية مبنيّ على تلك اللغة التي نقلها الأخفش عن بعض العرب، كقوله تعالى: ﴿ **كَانَتْ قَوَارِيرَا * قَوَارِيرَا** ﴾ [الإنسان: ١٥، ١٦]، وقوله: ﴿ **إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ**

(١) رجز للعجاج في ديوانه السابق ص٢٨٢، ورواية الديوان "أوالفاً" بدل "قواطناً"، وسيبويه، الكتاب ١ / ٢٦، وابن جني، الخصائص ٣ / ١٣٥، وابن عصفور، شرح جمل الزجاجي ٢ / ٥٥١.

(٢) ينظر أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق الدكتور مصطفى أحمد النماس، نشر مطبعة النسر الذهبي، ط١، ١٤٠١هـ=١٩٨٤م، ١ / ٤٤٨، ويوافق مذهب الأخفش والكسائي في أن قوما من العرب يصرفون كل ما لاينصرف، كما في الرضي الإستراباذي، شرح الكافية ١ / ٣٨.

(٣) اليمني، علي بن سليمان الحيدرة، المرجع السابق ٢ / ٤٨.

(٤) ينظر الفارسي، أبوعلي، الحجة للقرّاء السبعة، ٦ / ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥١، والرضي الإستراباذي، شرح الكافية ١ / ٣، وأبوحيان الأندلسي، الارتشاف ١ / ٤٤٨، والسمين الحلبي، أحمد، المرجع السابق، ١٠ / ٥٩٧.

﴿سَلاسِلاَ وَأَغْلالاً﴾ [الإنسان: ٤] حسب ما سبق البيان في تنوين (سلاسلاً) في الوجه الأول من أوجه تخريج قراءاته الأربعة في الكلام على وزن (فعالل)، وتنوين (قواريراً. قواريراً) في الوجه الأول من أوجه تخريج قراءاته الخمسة عند الحديث عن وزن (فواعيل).

فلو راجعنا قراءة اللفظين على ما سبق لوجدنا أنّ المرتبة الأولى تُعَدّ شاهدا على جواز صرف جمع صيغة منتهى الجموع في نثر الكلام كما يجوز في الشعر رجوعاً إلى الأصل، فمعاودة الأصل طبيعية وأولى عند الحاجة، فقد حصل في الوزنين اللذين هما صيغتا منتهى الجموع وهما: (فعالل) كما سبق في (سلاسل)، و(فواعيل) كما جاء هنا في (قوارير) وفي المراتب الثانية والثالثة والخامسة منع (قوارير) في الموضعين عن الصرف؛ لأنها صيغة منتهى الجموع مع اختلاف في الوقف عليهما أو على أحدهما.

أما المرتبة الرابعة ففيها مراعاة الوجهين صرف الكلمة ردّاً بها إلى الأصل في الأول، ومنع صرفها لصيغة منتهى الجموع.

وعلى ما سبق أقول: إن أقوى دليل على جواز صرف الجمع الممنوع من الصرف في غير الضرورة هو ما نقله الأخفش وغيره -كما تقدّم- إضافة إلى الاستشهاد بهذه القراءات، أما احتجاج الحيدرة اليمني بما نقله وبهذه القراءات على جواز ذلك في سعة الكلام[1] فيردُّه ما يأتي:

١- أن صرف ما لا ينصرف لغة بعض العرب، وليس لغة جميعهم، والذي عليه جمهرتهم منع هذا الجمع من الصرف متى توافرت ضوابطه المعلومة إلا في ضرورة الشعر، كما تقدّم.

٢- أن الصرف في هذه القراءات حكمٌ خاصٌّ بالقرآن الكريم في هذه المواضع

(١) الحيدرة اليمني، المرجع السابق، ٢/ ٤٨، ٤٩، ٥٢٩-٥٣٠.

المحدودة، وأنه معلَّل بمراعاة تناسب رؤوس الآي القرآنية وهو حكم يشبه الأحكام الخاصة بالشعر، وهذا ما بيّنه أبو سعيد السيرافي بقوله: "وقد شبّهوا مقاطع الكلام المسجّع وإن لم يكن موزوناً وزن الشعر بالشعر في زيادة هذه الحروف حتى جاء ذلك في أواخر الآي من القرآن، كقوله تعالى: ﴿فَأَضَلُّونَا السَّبِيلاْ﴾ [الأحزاب: ٦٧]، و﴿وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا﴾ [الأحزاب: ١٠]، و﴿قَوَارِيرَا * قَوَارِيرَا﴾ [الإنسان: ١٥-١٦] و﴿قوارير﴾ لا ينصرف، وقد أثبت في الوقف منها ألف؛ لأنها رأس آية. وهذا مذهب أبي عمرو، وبعضهم ينون الأول من (قواريراً) تشبيها بتنوين القوافي على مذهب من ينشدها منونة)[1] وهذا النقل يوضِّح أن الذي عليه الجمهور هو عدم صرف الممنوع من الصرف إلا لضرورة.

خاتمة البحث

الجموع في اللغة العربية ثلاثة أنواع: جمع التصحيح للمذكر، وجمع التصحيح للمؤنث بالألف والتاء، وجمع التكسير، وفي كلٍّ منها ما يمنع من الصرف، وقد تناول هذا البحث المتواضع هذه المسألة من حيث تتبُّعُ أوضاع كل جمع منها، وتعرُّفُ نواحي ما يمنع من الصرف فيها وعلل ذلك، وما ورد من آراء العلماء في ذلك على ما تيسر في هذه العجالة؛ فافتتح البحث بتعريف موجز للجمع، وبيان مفهوم الصرف ومنعه عند النحويين، والعلل التي تمتنع بها من الصرف، فالمشهور عند بعض طلبة العلم أن صيغتي منتهى الجموع وما جرى مجراهما هي التي تمنع من الصرف من الجموع، مع أن هناك أضرُباً أُخَرَ من الجموع قد تمنع من الصرف، فالملحق بجمع المذكر السالم قد يمنع من الصرف إذا سُمِّي به، فيعرب إعراب (هارون) أو يعرب إعراب (فلسطين) ممنوعاً من الصرف للعلمية وشبه العجمة،

(١) السيرافي أبو سعيد، الحسن بن عبد الله بن المرزبان، ضرورة الشعر، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب، نشر دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، ص٣٨-٣٩.

كما يمنع الملحق بجمع المؤنث بالألف والتاء من الصرف للعلمية والتأنيث، كما في (أذرعات): اسم بلد بالشام.

أما جموع التكسير فتمنع صور منها من الصرف لعلل متنوعة، إما أن تكون لدلالة اللفظ على الجمع مع التأنيث نحو: كرماء، وأصدقاء، وقتلى، وسكارى، وإما لكونه على صيغة من صيغتي منتهى الجموع، وهما: (مفاعل ومفاعيل) وما وازن أحدهما؛ لما فيهما من فرعية اللفظ بخروجهما عن صيغ المفردات، وفرعية المعنى بدلالتهما على الجمعية، فاستحقا بذلك المنع من الصرف، وعليهما مدار البحث في هذه الورقة، وقد حاول هذا البحث جهدَ المستطاع الكشف عن معظم الأوزان التي تنطبق عليها ضوابط هاتين الصيغتين في اللغة العربية، وبحث عن نماذج من الكلمات المنقولة عن العرب وفق تلك الضوابط، وعقَّب ذلك بنماذج من جموع التكسير الممنوعة من الصرف لعلة الجمعية والتأنيث، ثم ختم البحث ببيان جواز ردّ الجمع الممنوع من الصرف إلى أصله من الصرف للضرورة ولغير الضرورة. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المصادر والمراجع

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي النحوي، تحقيق الدكتور مصطفى أحمد النماس، نشر مطبعة النسر الذهبي، ط١، ١٤٠٤هـ= ١٩٨٤م.
- الأصول في النحو، لابن السراج، أبي بكر محمد بن سهل، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، نشر مؤسسة الرسالة، بيروت–لبنان، ط١، ١٤٠٥هـ= ١٩٨٥م.
- إعراب القرآن، للنحاس أبي جعفر أحمد بن محمد، تحقيق زهير غازي زاهد، نشر عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، ط٣، ١٤٠٩هـ=١٩٨٨ م.
- أمالي الزجاجي، للزجاجي أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، تحقيق عبد السلام هارون، نشر دار الجيل، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م.
- الأمالي النحوية (أمالي القرآن الكريم)، لابن الحاجب، تحقيق هادي حسن حمّودي، نشر عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لابن الأنباري أبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن أبي سعيد، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف لمحمد محيي الدين عبد الحميد، نشر دار إحياء التراث العربي دون التاريخ.
- الإيضاح في علل النحو، للزجاجي، أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، تحقيق الدكتور مازن المبارك، نشر دار النفائس، بيروت، ط٤، ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م.
- تذكرة النحاة ، لأبي حيان محمد بن يوسف الغرناطي، تحقيق الدكتور عفيف عبد الرحمن، نشر مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٦هـ= ١٩٨٦م بيروت.
- تفسير السدي الكبير، للسدي، أبي محمد إسماعيل بن عبد الرحمن، جمع وتوثيق ودراسة الدكتور محمد عطا يوسف، نشر دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، ط١، ١٤١٤هـ= ١٩٩٣م.

- التفسير الكبير المسمى البحر المحيط، لأبي حيان محمد بن يوسف، وبهامشه النهر الماد من البحر، وكتاب الدرّ اللقيط من البحر المحيط، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ط٢، ١٤١١هـ=١٩٩٠م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لعلي بن محمد الأشموني، ومعه شرح شواهد العيني، نشر دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- الحجة للقرّاء السبعة، أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبوبكر مجاهد، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق بدر الدين قهوجي، وبشير جوجاتي، ومراجعة عبد العزيز رباح، نشر دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، نشر دار صادر، بيروت، ط١، ١٠٣٠-١٠٩٣هـ.
- الخصائص، لابن جني أبي الفتح عثمان، تحقيق محمد علي النجار، نشر دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، د. ت.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، أحمد بن يوسف، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط، نشر دار القلم بدمشق، ط١، سنة ١٤١٤هـ= ١٩٩٤م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، لأحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط، نشر دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع- دمشق، ط١، ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.
- سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، نشر دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع - دمشق، ط١٤٠٥هـ= ١٩٨٥م.

- شرح أبيات سيبويه، ليوسف بن أبي سعيد السيرافي، تحقيق الدكتور محمد علي سلطاني، نشر دار المأمون للتراث – دمشق، ط ١٩٧٩م.
- شرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمى إيضاح الشعر، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، نشر دار القلم بدمشق، ودارة العلوم والثقافة ببيروت ط١، سنة ١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م.
- شرح التسهيل، لابن مالك: جمال الدين محمد بن عبد الله، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون، نشر هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ط١، سنة ١٤١٠هـ= ١٩٩٠م.
- شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري، وبهامشه حاشية يس بن زين الدين العليمي، نشر دار إحياء الكتب العربية لعيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر.
- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، أبي الحسن، الشرح الكبير، تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح، نشر المكتبة الفيصلية، جدة.
- شرح ديوان امرئ القيس مع أخبار المراقسة وأشعارهم وأخبار النوابغ وآثارهم في الجاهلية وصدر الإسلام، جمع وتحقيق السندواني، نشر دار إحياء العلوم، بيروت، ط١٩٩٦م .
- شرح ديوان الحماسة، للمرزوقي، أحمد بن محمد بن الحسن، نشر أحمد أمين وعبد السلام هارون بدار الجيل، بيروت، ط ١٩٩١م.
- شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين الإستراباذي، محمد بن الحسن مع شرح شواهده للبغدادي، تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٥هـ= ١٩٧٥م.
- شرح شواهد الإيضاح، لابن برّي، عبد الله، تحقيق الدكتور عبد مصطفى

درويش، مراجعة الدكتور محمد مهدي علام، نشر الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م .

- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله، تحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، نشر دار المأمون للتراث، وجامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة.
- شرح كتاب الكافية في النحو لابن الحاجب، لرضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي، نشر دار الكتب العلمية ببيروت.
- شرح المفصل، لابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش، نشر عالم الكتب، بيروت- لبنان، دون التاريخ.
- ضرورة الشعر، للسيرافي، أبي سعيد، الحسن بن عبد الله بن المرزبان، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب، نشر دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت- لبنان ط١، ١٤٠٥هـ= ١٩٨٥م.
- ضياء السالك إلى أوضح المسالك، للنجار محمد عبد العزيز، نشر مطبعة السعادة بمصر، ط٣، سنة ١٣٩٣هـ= ١٩٧٣م.
- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، للشوكاني، محمد ابن علي، نشر دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ط ١٤٠٣هـ.
- الكامل، للمبرد، أبي العباس محمد بن يزيد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، والسيد شحاتة، نشر دار نهضة مصر للطبع والنشر، الفجالة- مصر.
- كتاب الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية والزيادات على ما أورده فيه مهذبا، للزبيدي، أبي بكر محمد بن الحسن، تحقيق الدكتور حنا جميل حداد، نشر دار العلوم للطباعة والنشر بالرياض، ط ١.
- كتاب التبصرة في القراءات السبع، للقيسي، أبي محمد مكي بن أبي طالب

حموش بن محمد القيرواني القرطبي، تحقيق الدكتور المقرئ محمد غوث الندوي، نشر الدار السلفية، محمد علي بلدنك، بيندى بازار، بومباي ٣ (الهند) ط٢، ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م.

- كتاب التكملة، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، نشر مطابع مديرية دار الكتب للطباعة والنشر بجامعة الموصل، ط ١٤٠١هـ=١٩٨١م.

- كتاب التهذيب الوسيط في النحو، لسابق الدين محمد بن علي بن يعيش الصنعاني، تحقيق الدكتور فخر صالح سليمان قدارة، نشر دار الجيل بيروت، ط١، سنة ١٤١١هـ= ١٩٩١م.

- كتاب حروف الممدود والمقصور، لابن السكيت، أبي يوسف يعقوب بن إسحاق، تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود، نشر دار العلوم للطباعة والنشر بالرياض، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.

- كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، لأبي محمد عبد الله بن محمد ابن السيد البطليوسي، تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي، من منشورات وزارة الثقافة والإعلام بالجمهورية العراقية، دار الرشيد للنشر.

- كتاب سيبويه، سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان قنبر، تحقيق عبد السلام محمد هارون، نشر عالم الكتب، بيروت، سنة ١٤٠٣هـ= ١٩٨٣م، ط٣ .

- كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، للشيخ عبد القاهر الجرجاني، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، من منشورات وزارة الثقافة والإعلام بالجمهورية العراقية، دار الرشيد للنشر ١٩٨٢م.

- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري، محمود بن عمر، ضبط مصطفى حسن، نشر دار الريان للتراث بالقاهرة، ودار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، ط٣، ١٤٠٧هـ.

- كشف المشكل في النحو، لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني، تحقيق الدكتور هادي عطية مطر الهلالي، نشر مطبعة الإرشاد بغداد عام ١٤٠٤هـ=١٩٨٤م ط١.
- لسان العرب، لجمال الدين علي بن مكرم بن منظور، تحقيق لجنة من العلماء نشر دار المعارف بمصر.
- اللمع في العربية، لابن جنّي، أبي الفتح عثمان، تحقيق الدكتور حسين محمد محمد شرف، نشر عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٣٩٩هـ=١٩٧٩م.
- ما ينصرف وما لا ينصرف، لأبي إسحاق إبراهيم بن السرّي الزجاج، تحقيق الدكتورة هدى محمود قراعة، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ط٢، سنة ١٤١٤هـ=١٩٩٤م.
- مجالس العلماء، - للزجاجي، أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، تحقيق عبد السلام محمد هارون، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، ط٢، ١٤٠٣هـ= ١٩٨٣م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسي، أبي محمد عبد الحق بن غالب، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، نشر دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط١، ١٤١٣هـ= ١٩٩٣م.
- المذكر والمؤنث، لابن التستري الكاتب، سعيد بن إبراهيم، تحقيق الدكتور أحمد عبد المجيد هريدي، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، ط١، ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م.
- المسائل العضديات، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق الدكتور علي جابر المنصوري، نشر عالم الكتب بيروت، ومكتبة النهضة العربية ط١، ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.
- معاني القرآن، للكسائي، علي بن حمزة، إعداد الدكتور عيسى شحاتة عيسى، نشر دار قباء للنشر والطباعة والتوزيع، القاهرة ١٩٩٨م.

- معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق الدكتور عبد الجليل عبده شلبي، نشر عالم الكتب، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ= ١٩٨٨م.
- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، البكري الأندلسي، عبد الله بن عبد العزيز، تحقيق مصطفى السقا، نشر عالم الكتب، بيروت، ط٣.
- معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد ابن فارس، تحقيق عبد السلام محمد هارون، نشر دار الكتب العلمية، إسماعيل ليان نجفي إيران- قم- خبايان رام.
- المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمه، نشر عالم الكتب القاهرة.
- المقرب، لعلي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، نشر دار الكتاب الإسلامي، ط١٣٩٢هـ=١٩٧٢م.
- الممتع في التصريف، لابن عصفور أبي الحسن، علي بن مؤمن، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوه، نشر دار المعرفة، بيروت-لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ.
- المنصف شرح ابن جني لكتاب التصريف، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، نشر وزارة المعارف العمومية، إدارة إحياء التراث القديم، إدارة الثقافة العامة، وشركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، بمصر، ط١، سنة ١٣٧٣هـ= ١٩٥٤م.
- النحو الوافي، لعباس حسن، نشر دار المعارف بمصر، ط٥، سنة ١٩٧٥م.
- النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي، بالإشراف على المراجعة من علي محمد الضباع، نشر دار الكتاب العربي.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لأبي بكر جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، والأستاذ عبد السلام محمد هارون، نشر دار البحوث العلمية بالكويت ١٣٩٤هـ= ١٩٧٥م.